مخالفات ابن السراج في كتابه
(الأصول في النحو)
لشيخه أبي العباس المبرد
(عرضًا ومناقشةً)

دكتور
محمد محمد أحمد عبدالباري
أستاذ اللغويات المساعد
بكلية اللغة العربية بالمنوفية
جامعة الأزهر

مخالفات ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) لشيخه أبي العباس المبرد (عرضًا ومناقشةً).

محمد محمد أحمد عبدالباري
قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: mohamedabdelbary.lan@azhar.edu.eg

ملخص البحث: موضوع هذا البحث هو دراسة تفصيلية لمسائل الخلاف بين أبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ)، وشيخه أبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، وقد اشتملت هذه الدراسة على تعريف بهذين الشيخين، في ضوء ما جاءت به كتب التراجم والطبقات، ثمَّ مناقشة مسائل النحو الخلافية بينهما؛ متضمنة رأيَ كلٍّ منهما من خلال كتابيهما (المقتضب)، و(الأصول في النحو)، ثم مناقشة ذلك في ضوء ما ورد في المصنفات النحوية واللغوية؛ مع بيان الرأي الراجح، مؤيدًا بالدليل والبرهان ما أمكن.

الكلمات المفتاحية: المخالفات– ابن السراج– المبرد – الأصول في النحو– المقتضب.

The subject of this research is a detailed study of the issues of disagreement between Abu Bakr bin Al-Sarraj (316 AH) and his sheikh Abi Al-Abbas Al-Mbarad (285 AH).

Mohammed Mohammed Ahmed Abdel Bari
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language in Menoufia, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
E-mail: mohamedabdelbary.lan@azhar.edu.eg

Abstract: This study included an introduction to these two sheikhs, in light of what was brought by the books of translations and classes, then discussing the controversial grammar issues between them. ; Including the opinion of each of them through their books (Al-Muqtadap) and (Usul in Grammar), then discussing this in light of what has been mentioned in the grammatical and linguistic works. With a statement of the preponderant opinion, supported by evidence and proof as possible.

Key words: al-Mukhallafaat - Ibn al-Sarraj - al-Mabrad - Principles in grammar - concise.

المقدمة

الحمد لله على التوفيق لحمده ، والصلاة والسلام على نبيه وعبده ، وعلى آله الطيبين، وأصحابه التابعين، وبعد:

فقد اهتم علماؤنا السَّابقون بعلم النحو اهتمامًا شديدًا، وأولوه عناية بالغة، ورعايةً فائقة؛ خدمةً لهذا الكتاب العظيم، ولحفظ اللسان عن الخطأ عند تلاوته، وإيمانًا منهم بأنه من أجَلِّ علوم العربيةِ مكانةً، وأفضلها منزلةً، وأعلاها شرفًا وعزًّا وفخرًا؛ إذ به تستقيم الألسنةُ، وتُصَحَّحُ الأساليب، ويُوجد الترابط بين الجمل والتراكيب، وبه تستبين سبيل العلوم على تنوع مقاصدها، ولذا بكَّر العلماء بوضعه، وتدوين قواعده وأصوله، وكان من بين هؤلاء العلماء أبو بكر بن السراج ، الذي عرف لعلم النحو حقَّه وقدره، من دقة النظر، وحسن الفقه، وكريم الرعاية، ولقد عكف على ذلك الحصاد الطيب الذي سبق به الأوائل، شارحًا، ومتعَقِّبًا، وناقدًا ، ومضيفًا، ومستدركًا.

ويشهد له بذلك كتابه **(الأصول في النحو)** وهو أشهر مؤلفاته على الإطلاق، وأعظمها قدرًا، وأبعدها أثرًا، وهو من أهمِّ مصادر النحو بعدَ الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد، فضلا عما ذكرته كتب التراجم من أهميته في الدرس النحوي وإشادتهم بمؤلفه ، فقد قال عنه ياقوت الحموي : «ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله»، و قال عنه ابن خلكان : «وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه»

وهذا الكتاب حافلٌ بآراء أعلام النحاة السابقين على اختلاف مذاهبهم ، وبخاصة آراء البصريين والكوفيين، ولم يكن ابن السراج مجرد ناقل لهذه الآراء وعرضها، بل كان يشرحها ويناقشها، فيتفق معها حينًا، ويختلف معها حينًا، ويرجِّح بعضها على بعض حينًا آخر، ومما شد انتباهي في هذا الكتاب تلك الأقوال التي خالف فيها ابن السراج أستاذه أبا العباس المبرد، مع أنهما ينتميان إلى مدرسة واحدة ، هي (المدرسة البصرية)، وكثيرًا ما يختلف علماء المدرسة

الواحدة في وجهات النظر الخاصة اختلافًا يرجع إلى ما كان عليه كل منهم، من براعة، وسعة اطلاع، كما اختلف الخليل مع يونس، وسيبويه مع الخليل، والأخفش مع سيبويه، وهم جميعا ينتسبون إلى مدرسة واحدة.

فليس غريبًا -إذًا- أن تختلف وجهةُ النَّظر عند ابن السراج، وأستاذه المبرد ، ولم يكن خلاف ابن السراج لشيخه لمجرد الخلاف، وإنما هو خلاف دعا إليه الدليل، وبلوغ ابن السراج الدرجة التي لا يتقيَّد فيها بغير ما يهديه إليه الدليل، ويشده إليه الحق وقوانينه.

فعزمت . متوكلًا على الله . جمع المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج شيخه أبا العباس المبرد، ومناقشتها تحت عنوان:

(مخالفات ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) لشيخه أبي العباس المبرد)

(عرضًا ومناقشةً)

وقد اقتضتْ طَبيعةُ هذه الدراسةِ أن تكون في مَبحَثينِ تسبقهما مقدمة، وتقفوهما خاتمةٌ وقائمة للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

ففي المقدمة تحدثت عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهجي فيه.

وأما المبحثان فقد جعلت أولهما تحت عنوان: (التعريف بالمبرد، وتلميذه ابن السراج).

وأما المبحث الثاني فقد جعلته تحت عنوان: (المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج شيخه المبرد)، وفيه قمت بوضع عنوان مناسب للمسألة، ثم بنقل قول المبرد ، ويليه قول ابن السراج الذي يتبين منه مخالفتُه لأستاذه، ثم مناقشة ذلك من خلال آراء النحويين، والمفسرين المعربين، وبيان الرأي الراجح، مؤيدًا بالدليل ما أمكن.

وأما الخاتمة، فقد بينتُ فيها أهم النتائج والملاحظات التي أسفر عنها البحث.

وأشير هنا إلى أنَّ هناك دراساتٍ سابقةً تحدثت عن أبي العباس المبرد في كتابه (المقتضب)، ودراسات أخرى تعرضت لابن السراج في كتابه (الأصول في النحو)، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الدراسة التي قام بها المرحوم الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، في الجزء الأول من كتاب المقتضب.
- آراء المبرد النحوية في نظر ابن مالك، للباحث: رشدي عبدالله خنفور، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.
- منهج المبرد في النحو من خلال كتابيه الكامل والمقتضب، للباحث أحمد محمد علي الطريف، رسالة دكتوراه بجامعة أم درمان الإسلامية.
- منهج ابن السراج ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الأصول في النحو)، رسالة ماجستير بجامعة أم درمان الإسلامية.
- آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو، رسالة ماجستير، للباحث: عبدالعزيز بن حميد بن محمد الجهني، جامعة أم القرى١٩٩٧م.
- اختيارات ابن السراج في كتابه الأصول بين القبول والرد، نشر رابطة الأدب الحديث٢٠١٢م.
- القبح النحوي في كتاب الأصول لابن السراج، مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية ٢٠١٤م.

وبعد: فهذه دراسة حاولت فيها مناقشة الخلاف النحوي بين عَلَمَيْنِ من أعلام المدرسة البصرية؛ بغية الوقوف على فكرهما، فإن أكن وفقت فمن الله وحده، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني اجتهدت، وما قصرت، والله يعلم ذلك، وهو حسبي ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دكتور
محمد محمد أحمد عبد الباري

المبحث الأول

التعريف بالمبرد وتلميذه ابن السراج

أولًا: التعريف بالمبرد

١- اسمه، وكنيته، ولقبه:

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير، من بني(ثمالة)، وهي بطن من الأزد، ويكنَّى بـ(أبي العباس)، ويلقب بـ(المبرد)، وأشهر ما قِيل في سبب تلقيبه بهذا اللقب، أنه لمَّا صنَّف المازني كتاب (الألف واللام) سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرِّد –بكسر الراء– أي المثبت للحق، فحرَّفه الكوفيون، وفتحوا الرَّاء.(١)

٢- مولده، ونشأته:

ولد المبرِّدُ في يوم الاثنين، غداة عيد الأضحى سنة عشر ومائتين،(٢) ولم تذكر المصادر عنه شيئًا فيما يخصُّ نشأته سوى أنَّه كان جميلًا، لا سيما في صباه، وأنه أكبَّ منذ صغره على التزود من اللغة على أيدي أعلام عصره من البصريين، وكان شغوفًا بالنحو والصرف، حيث قرأ كتاب سيبويه على الجرمي (ت٢٢٥هـ)، ثم توفي الجرمي، فابتدأ قراءته على المازني (ت٢٤٩هـ).(٣)

قال إبراهيم بن محمد المسمعي: « رأينا محمد بن يزيد، وهو حديث السن، متصدِّرًا في حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب سيبويه، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد مَنْ فيها»(٤).

---

(١) ينظر إنباه الرواة للقفطي ٢٤١/٣،ومعجم الأدباء: ١٣٧/٧

(٢) معجم الأدباء ١٣٧/٧.

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة ص٢٤٢.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص١٠١.

٣- شيوخه:(١)

ذكرت الأخبار عددًا كبيرًا من شيوخ المبرد جلس إلى بعضهم وأطال، وجلس إلى آخرين فترات محدودة، وجمع بين هؤلاء وهؤلاء، وأشهر هؤلاء الشيوخ: أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ)، وعمارة بن عقيل(ت بعد٢٣٢هـ)، والتوَّزي(ت٢٣٣هـ)، وأبو عثمان المازني(ت٢٤٧هـ)، والزيادي (ت٢٤٩هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ)، والرياشي(ت٢٥٧هـ)، وكان لتنوع ثقافة هؤلاء العلماء، ومعارفهم بين النحو، واللغة، والرواية، والأخبار أثر بالغ في تنوع ثقافة المبرد، وإثراء معارفه.

٤- تلاميذه:

كانت حلقات المبرد العلمية عامرةً بالطلاب وبجموع البصريين الذين يختلفون إلى المسجد؛ لسماع هذا النوع من العلم، وحصْرُ هؤلاء الطلاب أمرٌ عسير، وسنكتفي بذكر أشهرهم، وهم(٢): أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري(ت٢٨٩هـ)، وأبو العباس عبد الله بن المعتز(ت٢٩٦هـ)، وأبو الحسين بن الوليد بن ولاد التميمي(ت٢٩٨هـ)، وأبو الحسن محمد ابن أحمد بن كيسان (ت٢٩٩هـ)، وأبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، الملقب بالزجاج (ت٣١٠هـ)، وعبدالله بن عروة الهروي (ت٣١١هـ)، وعلي بن سليمان بن الفضل، المعروف بالأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ)، وأبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، وإبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان الأزدي، المعروف بنفطويه (ت٣٢٣هـ)، وأبو بكر محمد بن أحمد بن أبي الأزهر (ت٣٢٥هـ)، وأبو علي إسماعيل بن محمد البغدادي،

---

(١) ينظر السابق نفسه، والفهرست لابن النديم ص٨٣، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٤٣/٣، وتاريخ بغداد ١٥١/٤، وبغية الوعاة ٢٦٩/١.

(٢) ينظر طبقات النحويين واللغويين ص١٣٤، والفهرست ص١٢، وإنباه الرواة ص ١٤٤، ووفيات الأعيان ٣١٤/٤، وتاريخ بغداد ٣٣٥/١، وبغية الوعاة ٢٧٠/١.

المعروف بالصَّفَّار (ت٣٤١هـ)، وأبو بكر محمد بن علي ابن إسماعيل العسكري، الملقب بمبرمان (ت٣٤٥هـ)، وأبو محمد بن عبدالله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧هـ).

٥- مصنفاته:

ترك المبرد بعد وفاته جملة من المصنفات النحوية وغيرها، من أهمها: [١] المقتضب، وهو أقدم أثر وصل إلينا بعد كتاب سيبويه، وأهم كتب المبرد النحوية، وكتاب المذكر والمؤنث، والمدخل إلى كتاب سيبويه، وشرح لامية العرب، والاشتقاق، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، وإعراب القرآن ، واحتجاج القراء ، والكامل في اللغة والأدب، والروضة، وغير ذلك.

٦- وفاته:

توفي أبو العباس المبرد ببغداد في شوال، وقيل في ذي القعدة سنة خمس وثمانين ومئتين في خلافة المعتضد،[٢] وصلى عليه أبو محمد يوسف بن يعقوب القاضي، ودفن بمقبرة باب الكوفة في دار اشْتُرِيَتْ له ببغْدَاد.[٣]

ولما مات المبرد رثاه أبو بكر بن العلاف بقوله (من الكامل) [٤]:

ذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وانْقَضَتْ أَيَّامُهُ ... وَلَيَذْهَبَنَّ إِثْرَ الْمُبَرِّدُ ثَعْلَبُ

بَيْتٌ مِن الآدَابِ أَضْحَى نِصْفَهُ ... خَرَابًا، وَبَاقِي النِّصْفِ مِنْهُ سَيُخْرَبُ

فَابْكُواْ لِمَا سَلَبَ الزَّمَانُ وَوَطِنُوا ... لِلدَّهْرِ أَنْفُسَكُم عَلَى مَا يُسْلَبُ

---

(١) الفهرست ص٨٨، ومعجم الأدباء ١٤٤/٧، وإنباه الرواة ٢٥١/٣، وبغية الوعاة ٣٥١/٣.

(٢) ينظر أخبار النحويين البصريين ص١١٣.

(٣) ينظر طبقات النحويين واللغويين ص١٠١.

(٤) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لعبد الرحمن بن علي الجوزي ٢٩٠/١٢، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وآخر، دار الكتب العلمية –بيروت لبنان، ط١، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

غَـــابَ الْمُـــبَرِّدُ حَيْـــثُ لَا تَرْجُونَـــهُ ... أَبَـــدًا وَمَـــنْ تَرْجُونَـــهُ فَمُغَيَّـــبُ
شَـــمِلَتِكُمُ أَيْـــدِي الـــرَّدَىٰ بِمُصِـــيبَةٍ ... وَتَوعّـــدت بمُصِـــيبةٍ تَترقَّـــبُ
فتـــزوَّدُوا مِـــن ثَعْلَـــبٍ فَبِكَـــأْسِ مَـــا ... شَرِبَ الْمُـــبَرِّد عَـــنْ قَرِيْـــبٍ يَشْـــرَبُ
وَأَرَىٰ لَكُـــم أَنْ تَكْتُبُـــوا أَنْفَاسَـــهُ ... إِنْ كَانَـــتِ الْأَنْفَـــاسُ مِمَّـــا يُكتَـــبُ

٧- مكانته العلمية:

يُعَدُّ المبردُ أحد أبرز نحاة القرن الثالث الهجري، وقد عُرف بالحفظ والتَّثبت، ودقَّة النظر، وسعة الاطلاع، والقدرة على الجدل والمناظرة، ممَّا أهَّلَه لأنْ يكون القيِّمَ على المدرسة البصرية في عصره، فإليه انتهت الرياسة فيها، يدل على ذلك قول ابن جني فيه «يعد جبلًا في العلم وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»(١).

وقال عنه الأزهري في مقدمة تهذيبه: «كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه»(٢).

ووصفه تلميذه أبو بكر بن أبي الأزهر بقوله: « كان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم، وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان، وملوكية المجالسة، وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الحظِّ، وصحة القريحة، وقرب الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحدٌ ممن تقدَّمه، أو تأخر عنه»(٣)

وقال ياقوت الحموي: «كان إمام العربية، وشيخ أهل النحو ببغداد، وإليه انتهى علماؤها بعد الجرمي والمازني»(٤).

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٣٠، وينظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ١٢٤، وتاريخ الأدب العربي لشوقي ضيف ٤/١٤٧.
(٢) تهذيب اللغة للأبي منصور الأزهري ١/٢٤.
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص١٠١، و إنباه الرواة ٣/٢٤٢.
(٤) معجم الأدباء ٦/٢٦٧٩.

وقال الذهبي: «كان إمامًا ، علامة، جميلًا، وسيمًا، فصيحًا، مفوهًا، موثقًا، صاحب نوادر وطرف»(١)

وقال ابن كثير: «كان ثقة ثبتا فيما ينقله»(٢).

وخير ما يدلنا على مكانة أبي العباس المبرد، ومنزلته العلمية، ما صنَّفه من كتب ورسائل، فإنها تكشف سعة العلم، واستيعاب المعرفة، ودقة الاختصاص.

وقد مدحه عددٌ من الشعراء، منهم البحتري الذي دعا إلى الاقتباس من أنوار علمه، ووصفه بالكوكب:

مَا نَالَ مَا نَالَ الأميرُ محمدٌ إلَّا بِيُمنِ محمدِ بنِ يزيدِ

وبَنُو ثُمالةَ أنجمٌ مَسْعُودَةٌ فعلَيكَ ضَوءُ الكوكبِ المَسْعُودِ(٣)

٨- كتاب (المقتضب) وقيمته العليمة:

يعد كتاب المقتضب من أنفس مؤلفات المبرِّد؛ لأنه ألفه في زمن شيخوخته، بعد أن اكتمل نضجه العقلي، وتعمَّق تفكيره، واستوت ثقافته، وهو أقدم أثر وصل إلينا بعد كتاب سيبويه.

يقول عنه ياقوت الحموي : «والمقتضب في النحو هو أكبر مصنفاته وأنفسها» (٤).

وقال عنه الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة في مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب: «فالمقتضب صنعه شيخٌ من شيوخِ العربية الذين حملوا لواءَها ، ورفعوا منارها في القرن الثالث الهجري؛ ألفه أبو العباس، وقد تأصل تفكيره ، ونضجت ثقافته، واستوت معارفه؛ لذلك كان أَنْفَسَ مؤلفاته، وأنضج ثمراته،

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ٥٧٦/١٣.
(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٨٤/١١
(٣) بيتان من بحر الكامل وهما في ديوان البحتري ٤٣٧/١.
(٤) معجم الأدباء ٢٦٨٤/٦.

وكان المرآة الصادقة التي تجلو مذهبه النحوي في صورة معبرة، واضحة القَسمات، بينة الملامح»[١]

ونظرًا لمكانة كتاب المقتضب، ومنزلته الرفيعة في مجال التأليف النحوي، فقد حظي باهتمام الشراح والمعلِّقين والناقدين في مشرق العالم الإسلامي ومغربه، فقد اتجه إلى شرحه بعض النحاة البغداديين، كأبي الحسن علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ)،[٢] وسبقه إلى شرحه ابن درستويه (ت٣٤٧هـ)، ولكن هذا الشرح لم يكتمل،[٣] وشرحه أيضًا أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش (ت٥٢٨هـ)[٤]، وهذه الشروح لم تصل إلينا، والذي وصل هو شرح سعيد بن سعيد الفارقي (ت٣٩١هـ) لبعض مسائل المقتضب، واسمه (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب)، تناو ل فيه الفارقي شرح بعض المسائل التي جعلها المبرد في صدر كتابه، وقدمها في افتتاح خطابه.[٥]

وقد تناول المبردُ في مقتضبه كلَّ موضوعاتِ النَّحو والصَّرف بأسلوب واضحٍ، وعبارات مبسوطة، واهتمَّ بصياغة القاعدةِ النحويةِ، والتعريف بها، والاستشهاد لها بشواهد متنوعة، وعلى رأسها القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي –مع قلته–، وكلام العرب نثرًا وشعرًا.

ويمكننا أن نجمل ما يمتاز به كتاب المقتضب فيما يلي:

- الإحاطة بأطراف الموضوعات النحوية إحاطة لم تترك شيئًا دون أن تنصَّ عليه، وتوضحه بأسلوب سلس، ولفظ دقيق، وعبارة واضحة، مع حسن الموازنة، والتعليل والتوجيه.

---

(١) المقتضب ٧/١.
(٢) ينظر انباه الرواة ٦٥/٢.
(٣) ينظر السابق ١١٤/٢.
(٤) ينظر بغية الوعاة ١٤٢/٢، ١٤٣.
(٥) ينظر بغية الوعاة ٥٨٤/١، وقسم الدراسة من كتاب المقتضب للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ٨٨/١.

- التعمق في بحث المسائل وتقليبها على جميع وجوهها ودعمها بالأدلة والبراهين.
- كثرة الشواهد العربية الصحيحة التي تؤيد ما ذهب إليه المبرد من إقامة قاعدة، أو تصحيح رأي، أو بطلان آخر، سواء كان هذا الشاهد من القرآن الكريم وقراءته المختلفة، أو من حديث النبي ﷺ- مع قلته- ، أو من كلام العرب منثوره ومنظومه.

وغير ذلك من المميزات التي يدركها المتأمل في كتاب المقتضب، والتي تدل دلالة واضحة على أنَّ المبرد كان متشعب المعارف ، متنوع الثقافة .

ثانياً: التعريف بابن السراج

١- اسمه ولقبه وكنيته:

هو أبو بكر محمد بن السَّري بن سهل، النحوي البغدادي، والمشهور بـ(ابن السَّراج) نسبة إلى صناعة السروج، ويكنى بـ(أبي بكر)، وهو أحد الأئمة المشاهير المعروفين بالأدب وعلم العربية، والمجمع على فضله وجلالة قدره في النحو والأدب(١) .

٢- مولده ونشأته:

لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن تاريخ ومكان ولادة ابن السَّراج، وإنَّما تدور حول نشأته في بغداد التي كانت قبلة العلماء آنذاك، يقصدونها للمناظرات والمحاورات في مختلف العلوم والمعارف، وفي هذه البيئة المزدهرة بالعلم والعلماء نشأ ابن السراج، وأقبل على الدرس والتحصيل، وسمع من المبرد وقرأ عليه كتاب سيبويه، وكان من أحدث غلمان المبرد سنًا مع ذكائه وفطنته، ولذلك أحبه المبرد، ومال إليه، وانشرح له، وكان يجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به.(٢)

قال عنه محمد بن درستويه: «رأيت ابن السَّراج يومًا، وقد حضر عند الزجاج مُسَلِّماً عليه بعد موت المبرِّد، فسأل رجلٌ الزجاجَ عن مسألة، فقال لابن السراج: أَجِبْهُ يا أبا بكر، فأجابه فأخطأ، فانتهره الزجاج، وقال: والله لو كنتَ في منزلي لضربتُكَ، ولكنَّ المجلسَ لا يحتمل هذا، وقد كنا نشهد بالذكاء والفطنة لأبي الحسن بن رجاء، وأنت تخطئ في مثل هذا، فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدبتني، وأنا تاركٌ ما درستُ مُذ قرأتُ هذا الكتابَ –يعني كتاب

(١)إنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٢، وسير أعلام النبلاء ٤٨٣/١٤.
(٢) انباه الرواة ١٤٨/٣.

سيبويه-؛ لأني تشاغلت عنه بالمنطق والموسيقى، والآن أنا أعاود، فعاد وصنَّف، وانتهت إليه الرِّياسة بعد موت الزجاج»[١].

٣- مكانته العلمية:

اتفقت كلمة المترجمين لابن السراج على أنَّه كان ثقة أديبًا شاعرًا، وإمامًا في النحو واللغة والعروض، ولم يُعرَف عنه أنَّه أنكر حق أستاذه المبرد، بل كان يثني عليه كثيرًا، وكان اجتماعيًا يحب الناس ويصل العلماء ويوقرهم[٢].

ذكر أبو الحسن الرماني أنه جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتابه (الأصول) الذي صنَّفه، فقال قائل: هو أحسنُ من كتاب (المقتضب) للمبرد، فقال ابن السراج: لا تقل هذا إنما استفدنا ما استفدناه من صاحب (المقتضب)، وأنشد:

وَلَو قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكَيتُ صَبَابَةً ... بِسُعْدَى شفيتُ النَّفسَ قبلَ التَّنَدُّمِ

ولكنَّ بَكَت قَبلي فَهَيَّج لِي البُكَا ... بُكَاهَا فقلتُ الفَضْلُ لِلمُتَقَدِّمِ[٣]...[٤]

٤- شيوخه:

ذكرت كتب التراجم أنَّ ابن السراج برز في النحو على يد شيخه أبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، وكان أعلم الناس في عهده بالأدب والعربية والشعر.

ولم يُذكر في كتب التراجم شيخ آخر أخذ عنه ابن السراج غير المبرد إلاَّ أنَّ ابن خلكان ذكر أنه أخذ عن المبرد وغيره، وليس من المستبعد أن يكون قد تأثر -على الأقل- بالزجاج، الذي آلت إليه رئاسة المدرسة البصرية بعد

---

(١) الفهرست لابن النديم ص ٩٨. وينظر معجم الأدباء ١٨/ ١٩٠، و إنباه الرواة ٣/ ١٤٦.

(٢) انظر معجم الأدباء ١٨/ ١٩٨.

(٣) البيتان من بحر الطويل، وهما ليزيد بن معاوية، وقيل لنصيب بن رباح.

(٤) ينظر الفهرست ص ٩٣، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٩٨.

موت المبرد سنة (٢٨٥هـ) [١]، والمتتبع لآراء ابن السَّراج يقف على تأثر ابن السراج بشيوخٍ لم يأتِ ذكرهم في كتب التراجم، وهم: أبو سعيد السُّكري (ت٢٧٥هـ)[٢]، وأبو الفضل أحمد بن أبي طاهر (ت٢٨٥هـ)[٣]، وأبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)[٤]، وأبو بكر محمد بن خلف بن حيَّان الضبي القاضي، المعروف بوكيع(ت٣٠٦هـ)[٥].

٥- تلاميذه:

تتلمذ على ابن السراج كثير من طلاب العلم النابهين، أشهرهم أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي، (ت٣٣٧هـ)[٦]، وأبو علي القالي (ت٣٥٦هـ) [٧]، وأبو سعيد السيرافي النحوي (ت٣٦٨هـ)[٨]، ومحمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري اللغوي (ت٣٧٠هـ)[٩]، وأبو القاسم الآمدي: (ت٣٧١هـ) [١٠]، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[١١]، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) [١٢].

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٢.
(٢) ينظر المسائل العسكرية للفارسي ص١٩٦.
(٣) ينظر أمالي الزجاجي ص١١٠.
(٤) ينظر المسائل الحلبيات ص٢٧٧.
(٥) ينظر أخبار النحويين البصريين ص١٠٩.
(٦) ينظر طبقات النحويين ص١١٩،وإنباه الرواة ١٦١/٢.
(٧)معجم الأدباء ٧/ ٢٧، وفيات الأعيان ١/ ٧٤.
(٨) ينظر الفهرست ص ٦٢.
(٩)بغية الوعاة ٢/ ١٩.
(١٠)بغية الوعاة ١/ ٢٠ .
(١١)ينظر طبقات النحويين ص ١٣٠.
(١٢)إنباه الرواة/ ٢٩٥.

٦- **مصنفاته**:[١]

لابن السراج مصنفات كثيرة، وتصانيفَ مختلفةً، كانت في عمومها تختص بعلمي النحو والصرف، وما يلحق ذلك من شواهدَ نحويةٍ، وقرآنيةٍ، وهي مؤلفاتٌ حظيت بالتحقيق والطباعة، ومن أهمها: الأصول في النحو، واحتجاج القراء، والجمل، والخط والهجاء، والاشتقاق، وشرح كتاب سيبويه، والشكل والنقط، والشعر والشعراء، والعروض، والموجز.

٧- وفاته:

بعد حياة حافلة بالعلم، دراسة وتدريسًا وتأليفًا لبَّى ابن السراج نداء ربه في يوم الأحد السابع والعشرين من ذي الحجة سنة (٣١٦هـ) ببغداد في خلافة المقتدر بالله، وهذا التاريخ هو ما اتفقت عليه معظم المصادر التي ترجمت لابن السَّراج. [٢]

٨- مذهبه النحوي:

كان ابن السراج بالبصريين أشبه، وإلى مدرستهم أقرب، وكان يميل إليهم في أغلب مباحثه، ويعتمد أسسهم، ويستعمل مصطلحاتهم[٣]، وكان كنحاة البصرة يعتمد القبائل العربية الفصيحة، ولا يقيس على القليل أو النادر، بخلاف الكوفيين الذين أخذوا عن أعراب لانت فصاحتهم ، ويقيسون على النادر والقليل، وقد ارتضى ابن السراج لنفسه أن يكون من البصريين، وكثيرًا ما كان ينسب نفسه إليهم في نصوص كثيرة، ويسميهم بـ(أصحابنا)،[٤] ويستعمل أكثر مصطلحاتهم النحوية التي كانوا يستعملونها كالممنوع من

(١) ينظر معجم الأدباء ١٨/ ١٩٧، ١٩٨، وإنباه الرواة٣/١٤٥، ، ووفيات الأعيان ٤٦٢/٣، ٤٦٣، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص١٠٥.

(٢) ينظر نزهة الألباء ص ٣١٢، وبغية الوعاة ١١٠/١، والأعلام ٨٠/٣.

(٣) ينظر نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص١-٤.

(٤) ينظر الأصول في النحو ١٥/١، ٣٠٢ ، ٨٥/٢، ٣١٦/٣.

الصرف، والظرف، والعطف، والجر، والمجرورات، والنعت، والبدل، وألقاب الإعراب والبناء، والضمير، وضمير الفصل، والمتعدي واللازم.(١)

ومما يُؤكد اتجاهه النحوي، وتمسكه بالمذهب البصري كثرةُ مخالفاتِه للكوفيين في معظم آرائهم، وهذه المخالفة سمة واضحةٌ في كتاب (الأصول)، مما يدل على نزعته البصرية، وليس معنى هذا أنَّه يسير في ركاب البصريين، أو ينحاز إلى آرائهم دون تبصُّر، فهو حرَّ الرأي، ناضج الفكر، يرجِّح ما يراه راجحًا، ودليل ذلك موافقاتُه لمذهب الكوفيين، والميل إلى آرائهم في عدد قليل من المسائل النحوية.(٢)

٩- كتاب (الأصول في النحو) وقيمته العلمية:

يعد كتاب (الأصول في النحو) لأبي بكر بن السراج من أهم المصنفات النحوية، فقد جمع فيه أصول العربية، وأخذ مسائل النحو عن سيبويه، والمبرد والأخفش، ورتبها أحسن ترتيب في كتاب لا غنى عنه لمن أراد التعرف على النحو عند هؤلاء الأئمة.

يقول ابن السراج: « فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو، وجمعته جمعا يحصره ، وفصلته تفصيلا يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبينه؛ ليسبق إلى القلوب فهمُه، ويسهل على متعلميه حفظه».(٣)

ولذا حظي كتاب الأصول بتقدير العلماء له، وعنايتهم به فاكتسب شهرة وذيوعًا، قَلَّمَا كتب لمصنف في النحو غيره، حتى قيل: «مازال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله»(٤).

---

(١) ينظر قسم الدراسة من كتاب الأصول في النحو ١/٢٠.
(٢) ينظر الأصول في النحو ١/٢٣٥، ٢/ ١٤٧، ٢٢٠.
(٣)كتاب الأصول ١/ ٢٧.
(٤)بغية الوعاة ١/١٠٩.

ومما يشهد بفائدة الأصول ونفعه، واستحسانه والإشادة به ما جاء في بعض كتب التراجم أنَّ أبا بكر بن السراج كان يقرأ على عيسى بن علي النحوي كتاب الأصول بعد تصنيفه، فمر بباب استحسنه بعض الحاضرين، قائلًا: هذا والله أحسن من كتاب المقتضب، فأبت أخلاقُ ابن السراج إلا أن يُثبت الفضل لمن تقدمه، فأنكر عليه قوله هذا، وأنشد:

وَلَو قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكَيتُ صَبَابَةً ... بِسُعْدَىٰ شفيتُ النَّفسَ قبلَ التَّـدَّمِ

ولكنَّ بَكَت قَبلي فَهَيَّجَ لِي البُكَا ... بُكَاهَا فقلتُ: الفَضْلُ لِلمُتَقَدِّمِ[1]....[2]

ويقول ياقوت الحموي: وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه.[3]

وقال الزبيدي في طبقاته: هو غاية في الشرف والفائدة، وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن.[4]

وتكمن أهمية كتاب الأصول في كونه يحمل سماتٍ واضحةً للتيسير، ويكشف عن نوازع مبكرة عند النحاة الأوائل للفصل في التأليف النحوي بين ما هو ضروري للمبتدئ، وبين ما يطيقه العالم المتمرِّس الذي سار في الدرس النحوي خُطواتٍ، وارتقى فيه درجات.

يقول ابن السراج: «ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلِّم احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم»[5].

وفي موضع آخر يقول ابن السراج: «قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات، وذكرنا في كل باب من المسائل قدرًا كافيًا، فيه دربةٌ للمتعلم، ودرسٌ للعالم»[6].

---

(١) سبق الحديث عنهما ص ١٦..
(٢) ينظر الفهرست ص ٩٣، ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨.
(٣) معجم الأدباء ١٨/ ١٩٩.
(٤) وفيات الأعيان ٣/ ٤٢.
(٥) الأصول في النحو ٣٧/١.
(٦) الأصول في النحو ٣٢٨/١.

١٠- منهج ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو):

أدرك ابن السراج أنَّ مدار علم النحو في كتابه مبني على استخراج الأصول النحوية مع الالتزام بالدقة في كل موضوع، وقد بوَّب كتابه تبويبًا مشابهًا إلى حد كبير تبويب كتاب سيبويه، لكنَّ موضوعات أصول ابن السراج تمتاز بعدم تداخلها كموضوعات الكتاب، فقد رتبه على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر، فبدأ بمرفوعات الأسماء، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، وانتقل بعد ذلك إلى التوابع كالنعت والتوكيد وعطف النسق وعطف البيان، والعطف بالحروف، ثم أشار إلى نواصب الأفعال وجوازمها، وزاد باب التقديم والتأخير، وباب الإخبار بالذي وبالألف واللام، وانتهى إلى مسائل الصرف.

والكتاب يمتاز بكثرة الشواهد العربية الصحيحة التي تؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إقامة قاعدة، أو تصحيح رأى ، وبطلان آخر سواء كان الشاهد من القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، أو الحديث النبوي مع قلته، أو من كلام العرب منثوره ومنظومه.

١١- تأثر ابن السراج بشيخه المبرد في كتاب الأصول:

كان كتاب الأصول معرضا لآراء أعلام النحاة، على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم، وقد نقل ابن السراج كثيرًا عن أعلام النحو واللغة المتقدمين كابن أبي إسحاق (ت١١٧هـ)، وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر (ت ١٥٧هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٤هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، ويونس بن حبيب (ت ١٨٣هـ)، وأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) من البصريين، والكسائي (ت١٨٩هـ)، والأحمر (ت ١٩٤هـ)، والفراء (ت٢٠٧هـ)، وثعلب (ت٢٩١هـ) من الكوفيين.

ومع كثرة نقول ابن السراج عن هؤلاء العلماء، إلا أنَّه كان موصول النسب النحويّ بأبي العباس المبرد، وهو شيخه وأستاذه، فكثيرًا ما تأثر به ونقل آراءه مستشهدًا وشارحًا وناقدًا، متمسكًا في آرائه واختياراته بما تمسك به

أستاذه، من عدم التقييد بآراء البصريين والكوفيين، وقد بلغت حكاية ابن السراج لأقوال المبرد في الأصول حوالي مائة وواحد وستين موضعًا، تلوَّن فيها ذكره لشيخه، فتارة يذكره بكنيته (أبي العباس)، وتارة باسمه (محمد بن يزيد)، ولم يذكره بلفظ (المبرد) مطلقًا(١).

ولم يكتف ابن السراج بنقل آراء أستاذه (المبرد)، وعرضها بل كان يشرحها ويناقشها، مستندًا عليها؛ ليرد بها رأيًا أو يخالف بها فريقًا(٢)، وقد يأتي بها مستنصرًا؛ ليقوي بها موقفه(٣)، وتلك هي السمة الغالبة على نقول ابن السراج التي نقلها عن شيخه، إلا أنَّ ذلك لا يمنعه من مخالفته في بعض المسائل، مما يدل على استقلالية الرأي عند ابن السراج، وسيناقش المبحث القادم–إن شاء الله– عددًا من هذه المسائل التي يظهر فيها مخالفته لشيخه المبرد.

---

(١) ينظر نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص٩٢

(٢) وذلك كرده على الكوفيين في إجازتهم بناء (أفعل) التفضيل من السواد والبياض، وهو شاذ عند البصريين، وقد وافقهم ابن السراج في عدم الجواز موافقًا شيخه المبرد. ينظر المقتضب ١٨٢/٤، والأصول ١٠٤/١.

(٣) وذلك كرفضه ما زعمه الكوفيون من أنَّ الأصل في أمر المخاطب أن يكون باللام إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلام العرب، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها مع حرف المضارعة طلبًا للتخفيف، ونظرًا لهذا الأصل فَعِلُ الأمر عندهم معرب مجزوم، أمَّا ابن السراج فيرى أنَّه مبني على السكون؛ لأنَّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنَّما أعرب ما أعرب من الأفعال لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بين الاسم وفعل الأمر، وقد أورد ابن السراج رأي المبرد؛ ليرد على الكوفيين زعمهم فقال: "قال محمد بن يزيد: وهذا خطأ فاحش ذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعًا للأسماء وقولُكَ:(اضربْ، وقم) ليسَ فيه شيءٌ من حروف المضارعة، ولو كانت فيه لم يكن جزمهُ إلا بحرفٍ يدخل عليه. ينظر المقتضب ١٣١/٢، والأصول لابن السراج ١٧٤/٢، والإنصاف ٥٣٤/٢.

المبحث الثاني

المسائل النحوية التي خالف فيها

ابن السراج شيخه المبرد

(ما) المصدرية بين الاسمية والحرفية

ذهب المبرد إلى أنَّ (ما) المصدرية حرف دائمًا، قياسًا على (أَنْ) أختها.

قال في المقتضب: «أما اختلاف الأخفش وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرًا فإن سيبويه كان يقول: إذا قلت: (أعجبني ما صنعتَ)، فهوَ بمنزلةِ قولك: (أعجبني أنْ قمت)، فعلى هذا يلزمه (أعجبني ما ضربت زيدًا)، كما تقول: (أعجبني أن ضربت زيدًا)...، والأخفش يقول: (أعجبني ما صنعتَ)، أي: (ما صنعته)، كما تقول: (أعجبني الذي صنعته)، ولا يجيز (أعجبني ما قمت)؛ لأنَّه لا يتعدَّى، وقد خَلَّطَ، فأجازَ مثلَهُ، والقياس والصواب قول سيبويه ».[1]

فرأيُ المبرد هنا صريح وواضح كلَّ الوضوح في أنَّ (ما) المصدرية حرف لا اسم، فقد ارتضى مذهب سيبويه، وجعله الصواب، وضَعَّفَ مذهب الأخفش، ثمَّ رماه بالتخليط، والعجيب بعد هذا أن ينسب السيوطي[2] إلى المبرد القول باسمية (ما) المصدرية، كما يراه الأخفش.

أمَّا ابنُ السراج فيرى أنَّ (ما) المصدرية اسم، وليست حرفًا كـ(أن) المصدرية، ولو كانت مثلها لعملت في الفعل، كما عملت (أَنْ) المصدرية، ولاحتاجت إلى ضمير يعود عليها.

قال: «واعلم: أنَّ (أنْ) تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه وذلك إذا وُصِلَتْ بالفعل خاصة إلا أن صلة (ما) لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى (ما)؛ لأنَّها اسم، وما في صلة (أنْ) لا

---

(١) المقتضب ٣/٢٠٠.

(٢) ينظر الهمع ١/٢٦٥.

يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأن (أنْ) حرف والحروف لا يُكنَّى عنها ولا تضمر، فيكون في الكلام ما يرجع إليها، والذي يوجب أنَّ (ما) اسم وأنها ليست حرفًا كـ(أنْ) أنها لو كانت كـ(أن) لعملت في الفعل كما عملت (أنْ)؛ لأنَّا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال، فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين »[١]

فالواضح من كلام ابن السَّراج مخالفته لشيخه المبرد، وأنَّه تابع للأخفش في القول باسمية (ما) المصدرية.

وفيما يلي توضيح لخلاف النحاة في هذه المسألة.

اختلفت كلمة النحويين في (مَا) إذا قُدِّرت مع صلتها بمصدر، من حيث الاسمية والحرفية، وذلك على قولين:

الأول: ذهب سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وتبعهما كثير من النحويين كالفارسي[٤]، وابن الشجري[٥]، وابن يعيش،[٦] ، وغيرهم[٧] إلى أنَّ (ما) المصدرية حرف؛ لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها، فإذا قلت: (يعجبني ما قمت)، فإنَّهم يقدِّرونه (قيامك).

وقد استدلوا على حرفيتها بأنَّها تؤول مع ما بعدها بمصدر، كما أنَّ (أنِ) الناصبة للفعل تؤول مع ما بعدها بمصدر، وهي حرف، وليس هناك اسم

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١٦١/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٢٦/٢، ١٥٦/٣.

(٣) ينظر المقتضب ٢٠٠/٣.

(٤) ينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٢٧١.

(٥) ينظر أمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢.

(٦) ينظر شرح المفصل ١٤٢/٨، ١٤٣.

(٧) ينظر شرح جمل الزجاجي ٤٧٥/٢، وارتشاف الضرب٩٩٣/٢، ومغني اللبيب ص٤٠٣، وشرح ابن عقيل١٤٩/١. ١٤٩/١.

يصحُّ تقديره مع ما يليه بمصدر.[١]

الثاني: ذهب الأخفش،[٢] وتبعه ابن السراج،[٣] وبعض الكوفيين،[٤] والسهيلي [٥] إلى أنَّ (ما) المصدرية اسم، فتفتقر إلى ضمير يعود إليها من صلتها، فإذا قلت:(أعجبني ما صنعت)، فالتقدير عندهم (أعجبني ما صنعته)، فالهاء تعود على (ما)، أي الصنع الذي صنعته.

قال الأخفش عند إعرابه قولَه تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[٦] :«جعل (ما) اسمًا، و(عنتم) من صلته».[٧]، وقال عند إعرابه قوله تعالى:﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾[٨]: «نقصُّ عليك بوحينا إليك هذا القرآن، وجعل (ما) اسمًا للفعل، وجعل (أوحينا) صلةً».[٩]

ودليل اسميتها عندهم ما يلي:

١- أنَّها لا تعمل في الفعل الذي وليها، مع أنَّها مختصة به، وليست جزءًا منه.

يقول ابن السراج:« والذي يوجب أنَّ (ما) اسم وأنها ليست حرفًا كـ(أنْ) أنها لو كانت كـ(أن) لعملت في الفعل كما عملت (أنْ)؛ لأنَّا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال،

---

(١) ينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ص ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٩/٢.

(٣) ينظر الأصول في النحو ١٦١/١.

(٤) ينظر رصف المباني ص٣١٥، وارتشاف الضرب ٩٩٣/٢

(٥) ينظر نتائج الفكر ص١٨٦، والروض الأنف ١٦٨/١.

(٦)سورة التوبة، من الآية (١٢٨).

(٧) معاني القرآن للأخفش ٣٣٩/٢.

(٨) سورة يوسف، من الآية(٣).

(٩) معاني القرآن ٣٦١/٢.

فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنَّها اسم».[١]

٢- أنَّ القول باسميتها فيه تخلُّصٌ من دعوى اشتراك لا داعيَ له، فإنَّ (ما) الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة مالا يعقل، فإذا قيل:(أعجبني ما قمت) فتقديره (أعجبني الذي قمته)، وهو يعطي معنى قوله: (أعجبني قيامك).[٢]

والخلاصة أنَّ المبرد يرى -تبعًا لسيبويه- أنَّ (ما) التي تؤول مع ما بعدها بمصدرٍ حرفٌ لا يعود عليها ضمير من صلتها، أما ابن السراج فيرى -تبعًا للأخفش- أنها اسم، يعود عليها من صلتها ضمير المصدر.

وما ذهب إليه ابن السراج تكلُّفٌ، لا ضرورة تدعو إليه، ومن هنا فإن القول المرضي هو ما ذهب إليه سيبويه، وتبعه فيه المبرد، وذلك لأنَّ القول باسميتها يحتِّم وجود ضمير يرجع إلى (ما) المصدرية، وهناك نصوص فصيحةٌ لا يصحُّ فيها تقدير ضمير عائد على (ما) مما يدلُّ على صحة القول بحرفيتها، ومن هذه النصوص قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[٣]، فلو كانت (ما) في هذه الآية اسمًا للزم أن يكون في الجملة بعدها ضميرٌ يعود إليها، ولا ضمير فيها، ولا يصحُّ تقدير ضمير؛ لأنَّ الفعل (رزقناهم) قد استوفى مفعوله. [٤]

(١) الأصول لابن السراج ١٦١/١.
(٢) ينظر معني اللبيب ص٤٠٢.
(٣) سورة البقرة، الآية (٣).
(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨.

ومنها قول الشاعر:

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتَمَا بِمَا لستما أهل الْخِيَانَة وَالْغَدْرِ[1]

فـ(ما) في قوله:(بما) مصدرية، ولا يعود إليها ضميرٌ من صلتها، وهذا يؤكِّد القول بحرفيتها.

يقول ابن هشام: «وبهذا البيت رُجِّح القول بحرفيتها؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير»،[2] وسبب عدم تقدير الضمير في البيت هو أنَّ (ليس) فعل جامد، والجامد لا يتحمل ضميرًا.[3]

(١) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على اسم قائله، وهو في معاني القرآن للأخفش ٤٥١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/٢، وارتشاف الضرب ٩٩٤/٢، والجنى الداني ص ٣٣٢، ومغني اللبيب ص ٤٠٣، وشفاء العليل ٢٦٤/١، والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٢، وشرح شواهد المغني ص٧١٧.

(٢) مغني اللبيب ص٤٠٣، وينظر الجنى الداني ص٣٣٢.

(٣) ينظر حاشية الدسوقي على المغني٦٦٣/١.

ناصب الظرف الواقع خبراً

يرى المبرد أنَّ الظرف الواقع خبرًا نحو(زيدٌ أمامَك) منصوب بفعل محذوف، والتقدير(زيد استقرَّ أمامك).

قال المبرد : «واعلم أنَّ الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال، فأمَّا وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار، تقول (زيدٌ خلفَكَ)، و(زيدٌ أمامَك)، و(عبدُ الله عندَكم)؛ لأنَّ فيه معنى (استقرَّ عبدُ الله عندَك)، فأمَّا الظروف من الزمان فإنَّها لا تتضمن الجثث؛ لأن الاستقرار فيها لا معنى له، ألا ترى أنك تقول: (زيد عندك يوم الجمعة)؛ لأنَّ معناه (زيد استقر عندك في هذا اليوم)»[1]

أما ابنَّ السراج فيرى أنَّ الناصب للظرف الواقع خبرًا هو اسم الفاعل، والتقدير في (زيدٌ أمامَك): (زيدٌ مستقرٌ أمَامك).

قال ابن السراج : «وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين: إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو(زيد أخوك)...، أو يكون غير الأول، ويظهر فيه ضميره، نحو قولك: (عمرو ضربتُه)، و(زيد رأيتُ أباه)، فإن لم يكن على أحد هذين فالكلام محال، وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين، فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك: (زيد أخوك)....، وضرب يحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على ضربين: إمَّا أنْ يكون من ظروف المكان، وإمَّا أن يكون من ظروف الزمان، أما الظروف من المكان، فنحو قولك: (زيدٌ خلفك)، و(عمرو في الدار)، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: **(زيدٌ مستقرٌ خلفك)**، و**(عمرو مستقرٌ في الدار)**، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه، واستغنائهم به في الاستعمال، وأمَّا الظرف من الزمان فنحو قولك: (القتال يوم الجمعة)، و(الشخوص يوم الخميس)، كأنك

(١) المقتضب ٣٢٩/٤.

قلت: (القتال مستقرٌّ يوم الجمعة)، و(الشخوص واقع في يوم الخميس) فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف»[١]

ولبيان الخلاف في هذه المسألة نقول:

قسَّم النحويون الخبر إلى: مفرد، وجملة، وشبه جملة، و المراد بشبه الجملة أمران:

أحدهما: حرف الجر الأصلي مع مجروره، نحو (زيدٌ في الدار)، فالجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ.

والآخر: الظرف بنوعيه: الزماني، نحو(الصوم يوم الخميس)، والمكاني، نحو(زيدٌ أمام البيت)، فـ(يوم)، و(أمام) ظرفان منصوبان في محل رفع؛ لأنَّ كلًّا منهما خبرٌ للمبتدأ قبله.[٢]

وقد اختلف النحويون في ناصب الظرف فالكوفيون يرون أنَّه منصوب بالخلاف، وذلك أنَّ خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، فإذا قلت:(زيدٌ قائمٌ) كان (قائم) في المعنى هو (زيد)، وإذا قلت: (زيدٌ أمامَك) لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيد)، كما كان (قائم) في المعنى هو (زيد)، فلما كان الظرف مخالفًا للمبتدأ نصب على الخلاف؛ ليفرقوا بينهما.[٣]

وقد فسر أبو البقاء معنى المخالفة بأنَّ (خلفك) في نحو: (زيدٌ خلفك)

---

(١) الأصول في النحو ٦٢/١.

(٢) ويشترط في الظرف الواقع خبرًا، وفي حرف الجر الأصلي مع مجروره أن يكونا تامَّين، أي: يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما، ويكمل بهما المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لبس، نحو(البحر أمامك)، و(زيدٌ في الدار)، فإذا كان كل منهما ناقصًا فلا يصلح وقوعهما خبرًا، نحو (زيدٌ مكانًا)، ولا (زيدٌ بك)؛ لعدم الفائدة، فإذا ذكر المتعلق بهما جاز، فيقال: (زيدٌ احتل مكانًا)، و(زيدٌ بك مأخوذ). ينظر التصريح ٥٣٤/١، وهمع الهوامع ٣٢٠/١، ٣٢١

(٣) ينظر ائتلاف النصرة للزبيدي في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص٣٥، والإنصاف ٢٤٥/١، ٢٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/١.

ظرف في الأصل، يُقدَّر بـ(في)، ثمَّ عُدِل عن هذا الأصل ونصب، فكان نصبه لمخالفته الأصل، وأنَّه ليس بالمبتدأ في المعنى.(١)

فالعامل معنوي، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر، ولا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر.(٢)

وقد رُدَّ هذا القول بأنَّه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ؛ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبًا؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف، كما أنَّ الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأنَّ الخلاف لا يُتَصَوَّرُ أنْ يكون من واحدٍ، وإنما يكون من اثنين فصاعدًا، فكان ينبغي أن يقال: (زيدًا أمامَك)، و(عمرًا وراءَك)، فلما لم يجزْ ذلك دلَّ على فساد ما ذهب إليه الكوفيون.(٣)

وذهب ثعلب إلى أنَّه منصوب بفعل محذوف، إذ الأصل في قولك: (أمامك زيدٌ): (حلَّ أمامَك)، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه، فبقيَ منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل.(٤)

ورُدَّ ما قاله ثعلب بأنَّ ما ذهب إليه يكون منصوبًا بفعل معدوم من كل وجه، لفظًا وتقديرًا، والفعل لا يخلو من أن يكون مظهرًا موجودًا، أو مقدَّرًا في حكم الموجود، فلما لم يكن مظهرًا موجودًا، ولا مقدَّرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كلِّ وجه، ويستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم.(٥)

أما البصريون فيرون أنَّ ناصب الظرف الواقع خبرًا محذوف وجوبًا، وقد

---

(١) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ص٣٧٦.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/٢١٤.

(٣) ينظر الإنصاف ١/٢٤٧، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩١.

(٤) ينظر ائتلاف النصرة ص٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٥، وارتشاف الضرب ٣/١١٢١.

(٥) ينظر الإنصاف ١/٢٤٧.

يظهر في ضرورة الشعر، كما في قول الشاعر:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإِنْ يُهَنْ فَأَنْتَ لَدَىٰ بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ[1]

ولهم في تقدير ذلك المحذوف قولان:

أحدهما: أنَّه فعلٌ تقديره: (كان)، أو (استقَرَّ)، وعليه يكون الخبر من قبيل الجمل، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه، إذ قال: « إذا قلت:(فيها زيدٌ) فكأنك قلت: (استقرَّ فيها زيدٌ)، وإنْ لم تذكر فعلًا».[2]

قال الأعلم : «وهنا أفصح سيبويه بنصب الظرف بـ(استقرَّ)».[3]

وتبع سيبويه في هذا الرأي كثير من البصريين منهم الأخفش،[4] والمبرد،[5] والفارسي،[6] والزمخشري [7].

وحجتهم في ذلك أنَّ المحذوف قد عمل النصبَ في لفظ الظرف، ومحل المجرور، والأصل في العامل أنْ يكون فعلًا.

وحجة أخرى ذكرها أبو البركات الأنباري، وهي أنَّ الظرف، وحرف الجر يقعان في صلة الأسماء الموصولة، نحو (الذي، والتي، ومَنْ، وما)، تقول:

---

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله مجهول، وهو في شرح التسهيل للمرادي ص ٢٧٣، ومغني اللبيب ص ٥٨٢، وشرح ابن عقيل ٢١١/١، والمقاصد النحوية ٥٤٤/١، والهمع ٣٢١/١.

وبحبوحة كل شيء: وسطه، والهون: الذل والهوان.

والشاهد فيه: التصريح بالخبر (كائن) الذي تعلق به الظرف (لدى)، وذلك للضرورة.

(٢) الكتاب ٨٧/٢.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، ٤٨٦/١، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١(١٤٠٧هـ)

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٥٠/١، والتصريح ٥٣٥/١.

(٥) ينظر المقتضب ٣٢٩/٤.

(٦) ينظر البسيط ٥٤٧/١، والمساعد ٢٣٦/١، والتصريح١/٥٣٥.

(٧) ينظر المفصل ص٣٥.

(الذي عندك زيد)، و(الذي في الدار عمرو)، وكذلك سائرها، ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا جملة، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماء الموصولة، دلَّ ذلك على أنهما يُعدَّان من الجمل، لا من المفردات، وأن التقدير: (استقرَّ) دون (مستقِر)؛ لأنَّ (استقرَّ) يصلح أن يكون صلة لأنه جملة، و(مستقرّ) لا يصلح أن يكون صلة؛ لأنه مفرد.(١)

الآخر: أن الظرف ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير في (زيد أمامك): (زيد مستقر أمامك)، وعلى ذلك يكون الخبر من قبيل المفرد، وهذا ما نصَّ عليه ابن السراج

إذ قال: «فنحو قولك: (زيد خلفك)، و(عمرو في الدار)، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: **(زيدٌ مستقرٌ خلفك)**، و**(عمرو مستقر في الدار)**، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه، واستغنائهم به في الاستعمال».(٢)

وابن السراج يخالف هنا ما نسبه إليه أبو حيان من أنَّ الظرفَ والجار والمجرور قسم مستقل برأسه وليسا من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة.(٣)

والصحيح ما نصَّ عليه في كتابه الأصول من أنهما متعلقان بمحذوف مقدَّر باسم فاعل، وتبعه في ذلك ابن جني(٤) وابن مالك.(٥)

---

(١) ينظر أسرار العربية ص ٧٣، ٧٤.
(٢) ينظر الأصول في النحو ٦٢/١.
(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١١١٠/٣.
(٤) ينظر اللمع ص ١٢٢، ١٢٣.
(٥) ينظر شرح التسهيل ٣١٣/١، ٣١٧، وشرح الكافية الشافية ٣٤٩/١.

وقد عللوا ذلك بعدة أمور، منها[1]:

١- أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا.

٢- أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، كما في قول الشاعر:

لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإن يَهُن فأنت لدىٰ بُحْبُوحَةَ الهُونِ كائن[2]

فالظرف (لدى) ظهر ما تعلقَ به، وهو اسم الفاعل (كائن).

ولم يرد اجتماع الفعل، والظرف في كلام يستشهد به.

٣- أن الفعل لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل؛ ليستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مغنٍ عن تقديره، وتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني.

٤- أن كلَّ موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: (أمّا عندك فزيد)، و(جئت فإذا عندك زيد)، لأن (أمّا) لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه، ولأن (إذا) الفجائية لا تليها الأفعال على الأصح.

والخلاصة أنَّ ناصب الظرف الواقع خبرًا اختلفت كلمة النحويين في عامل نصبه، فالكوفيون يرون أنه ينتصب بالمخالفة، و ثعلب يرى أنه ينتصب بفعل محذوف مقدَّر، وقد ردَّ الأنباري مذهبهما.

أمَّا البصريون فيرون أنَّه منتصب بمحذوف مقدر، واختلفوا بعد ذلك في تقدير هذا المحذوف، فسيبويه، والأخفش، والمبرد، ومن تبعهم يقدِّرونه فعلًا، تقديره (كان)، أو (استقر)، وابن السراج ، ومن تبعه يقدرونه اسمَ فاعل، تقديره (كائن)، أو (مستقر)، وكلا المذهبين قد استندا إلى أصل صحيح كما ذكر

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١، ٣١٨، وشرح التسهيل للمرادي ص ٢٧١، والتصريح ٥٣٥/١، والهمع ٣٢١/١.

(٢) سبق تخريجه.

الشيخ خالد الأزهري في تصريحه.[١]

وأرى أنَّ تقدير الناصب للظرف، أو للجار والمجرور يكون بحسب المعنى الذي يقتضيه السياق من فعلٍ، أو اسم فاعل، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته إذ قال:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِينَ مَعْنَىٰ كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ

أي أنَّ الظرف وحرف الجر مع مجروره، قد يقع كلٌ منهما خبرًا؛ لا بنفسه، ولكن بمتعلقه المحذوف الذي قد يكون اسمًا مشتقًا، مثل (كائن) أو (مستقر) أو فعلًا، كـ (استَقَرَّ).

وإلى هذا الرأي مال ابن هشام الأنصاري، إذ يقول في حديثه عن تقدير متعلق الظرف، وأن تقديره باعتبار المعنى: «قولك: (زيد في الدار)، فيقدر كونًا مطلقًا، وهو (كائن) أو (مستقر)، أو مضارعهما، إنْ أريد الحال، أو الاستقبال، نحو (الصوم اليوم)، أو (في اليوم)، و(الجزاء غدا)، أو (في الغد)، ويقدر (كان)، أو (استقر)، أو وصفهما، إن أريد المضي، هذا هو الصواب».[٢]

(١) ينظر التصريح ١/٥٣٥.

(٢) مغني اللبيب ص ٥٨٥، وينظر شرح المقرب للأستاذ الدكتور علي محمد فاخر ١/٤٠٧.

لام (لعلَّ) بين الأصالة والزيادة

ذهب المبرد إلى أنَّ لام (لعل) زائدة، وأصلها (علَّ) زيدتْ عليها لام الابتداء.

جاء في المقتضب : «وَمن هَذِه الْحُرُوف (لَعَلَّ) تَقول:(لَعَلَّ زيدًا يقوم) و (لَعَلَّ) حرف جَاءَ لِمَعْنى مُشَبَّهٌ بِالْفِعْلِ كَأَنَّ مَعْنَاهُ التَّوَقُّع لمحبوب، أَو مَكْرُوه، وَأَصله (عَلَّ) وَاللَّام زَائِدَة» . (١)

وقد خالفه ابن السراج فذهب إلى أنَّ (علَّ، ولعل) لغتان، حيث قال:« قال أَصحابنا: إنَّ اللام في (لعلَّ) زائدة؛ لأنهم يقولون: (عَلَّ)، والذي عندي أنهما لغتان، وأن الذي يقول: (لَعلَّ) لا يقولُ: (عَلَّ) إلا مستعيرًا لغةَ غيرِه؛ لأَني لَمْ أَرَ زائدًا لغيرِ معنًى. فإنْ قيل: إنَّها زيدت توكيدًا فهو قول...».(٢)

وفيما يلي توضيح لخلاف النحاة في هذه المسألة :

ذكر النحويون أنَّ (لعلَّ) حرف ناسخ مشبَّهٌ بالفعلِ من أخوات (إنَّ)، ينصب الاسم ويرفَعُ الخبرَ، ومعناه الترجِّي والإشفاق، والأول يكون في الأمر المحبوب، نحو(لعلَّ الله يرحمني)، ومنه قول الله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾(٣)، والثاني يكون في المحذور نحو(لعلَّ العدوَّ يأتي)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا﴾(٤)

وقد اختلف النحويون في لامها الأولى من حيث زيادتها وأصالتها، وذلك على قولين:

القول الأول : ذهب البصريون إلى أنَّ اللام الأولى في (لعلَّ) زائدة، وقد صرَّح سيبويه بذلك في كتابه إذ قال: «و(لعلَّ) حكاية؛ لأنَّ اللام ههنا زائدة بمنزلتها في (لأفعلنَّ)، ألا ترى أنك تقول: (علَّك)»(٥)

---

(١) المقتضب ٣/٧٣.
(٢) الأصول في النحو ٢/٢٢٠.
(٣) سورة الطلاق، من الآية(١).
(٤) سورة الكهف، الآية (٦).
(٥) الكتاب ٣/٣٣٢.

وهذا ما صرَّح به المبرد، ومال إليه، كما هو واضح في كلامه المذكور في أول المسألة.

قال ابن جني:« واعلم أن اللام قد لحقت من الحروف موضعين، جاءت في أحدهما للتوكيد، وفي الآخر للتوصل إلى النطق بالساكن، الأول نحو قولك: (لعلَّ زيدًا قائم) إنما هو (علَّ)، واللام زائدة مؤكدة...».[(١)]

وقد احتجوا لمذهبهم بما يأتي:

١- أنَّ (لعلَّ) استعملت كثيرًا في كلام العرب عارية عن اللام، من ذلك قول نافع بن سعد الطائي:

ولَستُ بلَوّامٍ على الأمرِ بَعْدَما يَفوتُ، ولكنْ عَلَّ أنْ أتَقَدَّما[(٢)]

وقول الراجز:

عَلَّ صروفَ الدهرِ أو دُوَلَاتِها يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ من لَمَّاتِها[(٣)]

وقول الأضبط بن قريع:

ولا تُهِينَ الفقير عَلَّك أن تركع يومًا والدّهرُ قد رفَعَهْ[(٤)]

فقد جاءت (لعلَّ) في الأبيات السابقة عارية من اللام الأولى، وفي هذا دلالة على أنَّ أصلَ (لعلَّ) هو (علَّ).

---

(١) سر صناعة الإعراب ٨٢/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو في الإنصاف ٢١٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٦٢، ولسان العرب (لعلَّ)، والشاهد فيه: مجيء (لعلَّ) عاريةً عن اللام.

(٣) البيتان من مشطور الرجز، ولم أقف على اسم قائلهما، وهما في اللامات للزجاجي ص١٣٥، والخصائص ٣١٦/١، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١، والإنصاف ٢٢٠/١، وشرح عمدة الحافظ ص٣٣٩، ورصف المباني ص٢٤٩، والجنى الداني ص٥٨٤، وشرح الأشموني ٥٧٠/٣.

(٤) البيت من المنسرح، وهو في الإنصاف ٢٢١/١، وشرح المفصل لابن يعيش٤٣/٩، والمقرب لابن عصفور ١٨/٢، ورصف المباني ص٢٤٩، وجواهر الأدب ص٥٧، ١٤٦، وأوضح المسالك ١١١/٤، ومغني اللبيب ص٢٠٦.

وفي البيت شاهدٌ آخر غير إسقاط اللام الأولى من (لعلَّ)، وهو قوله: (لا تُهِينَ)، فإنَّ أصله عندهم (لا تهينن) بنون توكيد خفيفة، وحذفت هذه النون؛ تخلصًا من التقاء الساكنين، وهما نون التوكيد، ولام التعريف في (الفقير).

٢- أنَّ (علَّ) مركبة من ثلاثة أحرف، وأصل باب (إنَّ) وأخواتها على ثلاثة أحرف، وهذا يُؤنس بكون (علَّ) ثلاثيًّا، أمَّا (كأنَّ) فأصلها (أَنَّ) زيدت عليها كافُ التشبيه، إذ الأصل في قولك:(كأنَّ زيدًا أسدٌ) : (إنَّ زيدًا كالأسد)،ثم عُنِيَ بتقديم معنى التشبيه، فأدخلت الكاف على (إنَّ) وفتحوا الهمزة، وأما (لكنَّ) فهي عند الكوفيين مركبة من (لا) و(إنَّ)، والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفًا.(١)

٣- أنَّ حروف (إنَّ) وأخواتها مشبهة بالفعل في العمل، والفعل تلحقه الزوائد، فجاز أن تكون اللام زائدة كما تزاد في الفعل، نحو(إنَّ زيدًا ليقوم).(٢)

القول الثاني: ذهب الكوفيون(٣)، وابن السراج (٤) إلى أنَّ (لعلَّ)، و(علَّ) لغتان، لا يحكم في إحداهما بالزيادة، ولا في الأخرى بالحذف .

وتبعهم في هذا ابن هشام، إذ يقول:« (علَّ) بلام مشددة مفتوحة، أو مكسورة، لغة في (لعلَّ)، وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام».(٥)

وعللوا ذلك بعدة أمور:

١- أنَّ (لعلَّ) حرف، والحروف التي تركبت منها كلها أصلية، وحروف الزيادة المجموعة في قول الصرفيين: (سألتمونيها) إنما هي مختصة بالأسماء والأفعال، وأمَّا الحروف فلا يزاد فيها حرف من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كلِّ حال.(٦)

---

(١) ينظر التبيين ص٣٥٩، ومغني اللبيب ص٣٨٤، وحاشية الصبان ٢٧١/١.

(٢) ينظر التبيين ص ٣٦٠.

(٣) ينظر ائتلاف النصرة للزبيدي ص١٧٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٩/١، والتبين ص٣٦١، والمسائل الخلافية في النحو للعكبري ص١٢٠، تحقيق د/ عبدالفتاح سليم ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، مكتبة الأزهر، وشرح المفصل ٨٧/٨.

(٤) ينظر الأصول في النحو ٢٢٠/٢.

(٥) مغني اللبيب ص٢٠٦.

(٦) ينظر رصف المباني للمالقي ص٢٤٩.

٢- أنَّ الحذف يعدُّ تصرفًا، والحروف جامدة لا تتصرف؛ لأنَّ مبناها على الخفة.(١)

٣- أنه عند إلحاق ياء المتكلم بـ(لعلَّ)، فإنه لا يجوز أن تلحقها نون الوقاية، فلا يقال: (لعَلَّني) إلَّا نادرًا، وذلك لأنَّ اللام الأولى أصلٌ، وبعد العين لامان، والنون تشبه اللام، وبذلك تجتمع أربع لامات تقديرًا، لذا لم تلحقها النون؛ فرارًا من اجتماع الأمثال(٢).

٤- أنَّ اللام خاصة لا تكاد تُزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلَّا شذوذًا، نحو(زيدلٍ، وعبدلٍ، وفحجلٍ)، فإذا كانت اللام لا تُزاد فيما لا يجوز فيه الزيادة إلَّا على طريق الشذوذ، فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة؟(٣)

وقد ردَّ البصريون هذه الأدلة بردود لا تخلوا من تكلف ظاهر.(٤)

والخلاصة أنَّ المبرد ذهب مذهب البصريين في القول بأنَّ اللام الأولى في (لعلَّ) زائدة، بينما يرى ابن السراج تبعًا للكوفيين أنَّها أصلية، وأنَّ (لعلَّ) و(علَّ) لغتان لا يحكم في إحداهما بالزيادة، ولا في الأخرى بالحذف، كما أنَّ قولهم:(نصحت لك، ونصحتك)، و(شكرت لك، وشكرتك)، فاللام معدِّيَةٌ للفعلين في لغة، وهي محذوفة في اللغة الأخرى، ولا يقال: هي في أحدهما زائدة، وهذا المذهب هو الصحيح، ويشهد بصحته تعدد اللغات في (لعلَّ)، فقد قالوا: (لعلَّ، وعلَّ، وعنَّ، وغنَّ، ولعنَّ، ولغنَّ)، وكل منها لغة غير الأخرى.(٥)

---

(١) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٣٦٠.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر الإنصاف ٢١٩/١، والمسائل الخلافية ص١٢٠.

(٤) ينظر الإنصاف ١/، ٢٢٤- ٢٢٧، والتبيين ص٣٦٠، ٣٦١.

(٥) ينظر الإنصاف ٢١٩/١، و التبيين ص ٣٦١، وحاشية الصبان٢٧١/١، وآراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو، د/ عبدالعزيز بن حميد بن محمد الجهني ص ٦٦.

اسم (لا) النافية للجنس (المثنى والجمع) بين الإعراب والبناء

يرى المبردُ أنَّ المثنى، وجمع المذكر السالم، إذا وقعا اسمًا لـ(لا) النافية للجنس فهما معربان، وذلك لعدم تركيبهما مع ما قبلهما؛ لطولهما بالنون.

قال المبرد:« وَكَانَ الْخَلِيل وسيبويه يزعمان أَنَّك إِذا قلت: (لَا غلامين لَك) أَنَّ (غلامين) مَعَ (لَا) اسْم وَاحِد، وَتثبت النُّون كَمَا تثبت مَعَ الْألف وَاللَّام، وَفِي تَثْنِيَةِ مَا لَا ينْصَرف وَجمعه، نَحْو قَوْلك: (هَذَانِ أَحْمَرَانِ)، وَ(هَذَانِ المسلمان) فالتنوين لَا يثبت فِي وَاحِد من الْمَوْضِعَيْنِ، فرقوا بَين النُّون والتنوين، وَاعْتَلُّوا بِمَا ذكرت لَك، وَلَيْسَ القَوْل عِنْدِي كَذَلِك؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاء الْمُثَنَّاة والمجموعة بِالْوَاو وَالنُّون لَا تكون مَعَ مَا قبلهَا اسْما وَاحِدًا، لم يُوجد ذَلِك، كَمَا لم يُوجد الْمُضَاف، وَلَا الْمَوْصُول مَعَ مَا قبله بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد».[1]

فالواضح من كلام المبردِ أنَّه يرى أنَّ المثنَّى، وجمع المذكر السالم إذا وقعا اسمًا لـ(لا) النافية للجنس، فهما معربان، وليسا مبنيين، وقد علل ذلك بأنَّ المثنى والجمع غير مركبين مع ما قبلهما؛ لطولهما بالنون، كما أنَّ اسم (لا) المضاف والشبيه بالمضاف لم يجعلا مع ما بعدهما اسمًا واحدًا مركبًا.

وقد خالف ابن السراج أستاذه أبا العباس المبرد فيما ذهب إليه، وذكر أنَّ اسم (لا) المثنَّى والمجموع جمع سلامة معربٌ، وليس مبنيًّا؛ لتركيبه مع (لا) كتركيب (خمسة عشر).

قال ابن السَّراج: « فإن ثنيت المنفي بـ(لا) قلت: (لا غلامين لك)، و(لا جاريتين)، لا بدَّ من إثبات النون في التثنية والجمع الذي هو بالواو والنون، قد تثبت في المواضع التي لا يثبت فيها التنوين، بل قد يثنى بعض المبنيات بالألف والنون، والياء والنون، نحو: (هذا، والذي)، تقول: (هذان، واللذان)، قال أبو العباس: وكان سيبويه والخليل يزعمان: أنك إذا قلت: (لا غلامين لك)، أنَّ غلامين مع (لا) اسم واحد، وتثبت النون، كما تثبت مع الألف واللام في تثنية

(١) المقتضب ٣٦٦/٤.

ما لا ينصرف وجمعه، نحو: (هذان أحمران)، و(هذان المسلمان)، وقال: وليس القول عندي كذلك؛ لأنَّ الأسماءَ المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا، لم يوجد ذلك، كما لم يوجد المضاف، ولا الموصول مع ما قبلهما بمنزلة اسم واحد».[1]

ولتوضيح خلاف النحويين في هذه المسالة نقول:

إذا أريد بـ(لا) أن يكون منفيهُا مستغرِقًا جميعَ أفراد الجنس على وجه التنصيص، وبدون احتياج إلى قرينة خارجية اختصت بالأسماء النكرات، وقد عملت فيها عمل (إنَّ) ؛ حملًا للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره

وتعمل عمل(إنَّ) مفردة كانت، أو مكررة، بشرط أنْ تكون نافية، وأن يكون المنفيُّ بها الجنسَ بأسره، وأن يكون نفيه نصًّا، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها، وخبرها نكرتين.[2]

فإذا اجتمعت هذه الشروط عملت (لا) عمل (إنَّ)، فتنصب الاسم، وترفع الخبر، نحو(لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ).

ويأتي اسمها على ثلاثة أضربٍ: مضاف، ومشبه بالمضاف، وهو ما بعده شيءٌ من تمام معناه، وهذان الضربان يجب نصبهما، نحو(لا صاحبَ برٍّ ممقوت)، و(لا طالعًا جبلًا ظاهرٌ).

والضرب الثالث: المفرد، وهو ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف، وهذا الضرب يبنى على ما كان ينصب به، فيبنى على الفتح إن كان مفردًا، أو جمعَ تكسير نحو (لا رجلَ في الدار)، و(لا رجال في الدار)، ويبنى على الكسر، أو الفتح إن كان مجموعًا بالألف والتاء، نحو (لا مسلماتَ خائناتٌ).

أما إذا كان اسم (لا) النافية للجنس مثنى، أو جمعَ مذكر سالمًا، فللنحويين فيه قولان:

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ٣٨٣/١.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب١٢٩٥/٣، والتصريح١١٩/٢، وشرح الأشموني ٢٥٥/١.

القول الأول : يرى جمهور النحويين، وهو اختيار ابن السراج أنَّه يُبنى على الياء، نحو (لا صديقينِ متباعدان)، و(لا مجتهدينَ خائبون)، ونحو قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا إِلْفَيْنِ بالعيش مُتِّعَا ولكن لورَّادِ المنون تَتَابُعُ[1]

وقول الآخر:

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إلاَّ وقدْ عَنَتْهُمْ شُؤونُ[2]

قال سيبويه: «واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يَلِ (لك)، فإنما يُذهَبُ منه التنوين، كما أُذْهِبَ من آخرِ (خمسة عشر)، كما أُذْهِبَ من المضاف، والدليل على ذلك أنَّ العربَ تقولُ: (لا غلامين عندك)، و(لا غلامين فيها)، (ولا أبَ فيها)، وأثبتوا النون؛ لأنَّ النون لا تُحذف من الاسم الذي يُجعل وما قبله، أو وما بعده بمنزلة اسم واحد، ألا تراهم قالوا: (الذين في الدار)، فجعلوا (الذين) وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جُعلا اسمًا واحدًا، ولم يحذفوا النون؛ لأنها لا تجيء على حد التنوين، ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا

(١) البيت من بحر الطويل، ولم ينسبه أحدٌ لقائل معين، وهو في شرح ابن الناظم ١٣٤، و أوضح المسالك ٢/ ١٠، وشرح شذور الذهب ص٨٣، وتخليص الشواهد ص ٣٩٥، والمقاصد النحوية ٣٣٣/٢، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٧، وشرح الأشموني ١/ ١٤٥، والدرر اللوامع ١/ ٣١٧.

والشاهد فيه قوله: (فلا إلفين)، حيث بني اسم (لا) وهو قوله:(إلفين) على الياء؛ لأنه مثنى، والمثنى يبنى إذا كان اسمًا لـ(لا) على ما ينصب به لو كان معربًا.

(٢) البيت من بحر الخفيف، وقائله مجهول، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢، وشرح ابن الناظم ١٣٤/١، والتذييل والتكميل ٢٢٨/٥، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢٥٩/١، وأوضح المسالك ١٠/٢، وشرح شذور الذهب ص١١٠، والتصريح ١١٧/٢، والهمع ٤٦٨/١، وشرح الأشموني ٣٣٣/١.

والشاهد فيه قوله: (لا بنين)، حيث جاء فيه اسم (لا) النافية للجنس جمع مذكر سالمًا، وبني على الياء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب.

ينصرف».[١]

وقال ابن الحاجب: «فإن كان مفردًا فهو مبني على ما ينصب به، هذا أولى من قولهم: مبني على الفتح، فإنا نقول: (لا غلامين لك)، وليس مبنيًّا على الفتح، وكذلك (لا مُسْلِمِينَ لَك)، وإذا قلنا: يبنى على ما ينصب به شمل ذلك كله».[٢]

ومعنى هذا أنَّ المثنَّى وجمع المذكر السالم إذا وقعا اسمًا لـ(لا) النافية للجنس فإنهما يكونان مبنيين، لا معربين، وهذا القول مبنيٌّ على أنَّ الفتحة في المفرد فتحة بناء، وليست فتحة إعراب، وهذا ما مال إليه ابن السراج، كما هو واضحٌ في كلامه المذكور في أول المسألة.

وعلة البناء عندهم أنَّ (لا) رُكِّبت مع اسمها، وصارت معه كالشيء الواحد، فهو معها كتركيبِ (خمسة عشر)، فطال الاسم، فخفف بحذف التنوين.

قال سيبويه: « و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها،

وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشر)».[٣]

ويؤَيِّدُ ما ذهب إليه سيبويه أنهم إذا فصلوا (لا) عن اسمها أعربوه، فقالوا: (لا فيها رجلٌ).[٤]

وذهب بعضهم إلى أنَّ علة البناء هو تضمُّن اسمها معنى (مِنِ) الاستغراقية؛ لأنَّ قول القائل (لا رجلَ في الدار) مبني على سؤال محقق، أو

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٣.

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم العروض ٢/٥٧٠.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٤، ٢٧٦، وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧١، وشرح ابن عقيل ١/٣٩٦.

(٤) ينظر التصريح ٢/١٢١.

مقدر، كأنَّ قائلًا قال: (هل مِنْ رجل في الدار؟)، وكان من الواجب أن يقال في الجواب: (لا مِنْ رجل في الدار)؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال؛ ولأنَّ النفي بـ(لا) نفي عام، فينبغي أن يكون جوابًا لسؤال عام، إلَّا أنَّه لمَّا جرى ذكر (مِنْ) في السؤال استغنيَ عنه في الجواب، فحذف، فقيل : (لا رجل في الدار)، فتضمن اسم (لا) معنى (مِنْ) فبُنِيَ لذلك، وبني على الحركة؛ إيذانًا بعروض البناء، وعلى الفتح؛ لخفته[1]

وقد اختار هذا التعليل ابن عصفور وصححه؛ لأنَّ ما بُنِي من الأسماء لتضمُّنه معنى الحرف أكثر مما بُني لتركيبه مع الحرف، نحو قول الشاعر:

أَثُورَ ما أَصِيدُكم أَمْ ثَوْرَيْنْ أَمْ هَذِهِ الجَمَّاءَ ذاتَ القَرْنَيْنْ[2]

فجعل (ما) مع (ثور) بمنزلة اسم واحد، ولذلك حذف التنوين.[3]

ودليل تضمن اسم (لا) معنى (مِنِ) الاستغراقية، ظهورها في قول الشاعر:

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧١، وشرح الكافية للرضي ١/٢٥٦، والهمع ١/٤٦٦، شرح الأشموني ١/٢٥٧.

(٢) البيت من مشطور السريع، وقد أنشده الفارسي عن المازني، ولم ينسبه لقائل معين، وهو في المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ٢/٥٦٠ ، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٦/٢٢٠، والخصائص ٢/١٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧١، واللسان (ثور)، والتصريح ٢/١٢١.

والشاهد فيه: قوله (أثورما)، حيث فتحت الراء منه فتحة تركيب (ثور) مع (ما) بعده كفتحة راء (حضرَموت)، ولو كانت فتحة إعراب؛ لوجب التنوين لا محالة؛ لأنه مصروف، وبنيت (ما) مع الاسم، وهي باقية على حرفيتها، كما بنيت (لا) مع النكرة، في نحو (لا رجل).

(٣) ينظر المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي ٢/٥٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧١، والتذييل والتكميل ٥/٢٩٩.

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِه وَقَالَ: أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ[1]

القول الآخر: ذهب المبرد إلى أنَّ الأسماء المثناة ، والمجموعة بالواو والنون معربة؛ لأنَّها لا تُرَكَّبُ مع (لا) لتكون اسمًا واحدًا كـ(خمسة عشر)؛ لطولها بالنون، كما أنَّ اسم (لا) المضاف، والشبيه بالمضاف لم يجعلا مع ما بعدهما اسمًا واحدًا مُركَّبًا

قال المبرد:« وَكَانَ الْخَلِيل وسيبويه يزعمان أَنَّك إِذا قلت: (لَا غلامين لَك) أَنَّ (غلامين) مَعَ (لَا) اسْم وَاحِد،... وَلَيْسَ القَوْل عِنْدِي كَذَلِك؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاء الْمُثَنَّاة والمجموعة بِالْوَاو وَالنُّون لَا تكون مَعَ مَا قبلهَا اسْما وَاحِدًا، لم يُوجد ذَلِك، كَمَا لم يُوجد الْمُضَاف، وَلَا الْمَوْصُول مَعَ مَا قبله بِمَنْزِلَة اسْم وَاحِد».[2]

وقال ابن عصفور: «فإن كان اسم (لا) مثنى، أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر فاختلف النحويون فيه: فمذهب سيبويه رحمه الله أنه مبني، ومذهب أبي العباس المبرد أنه معرب، واستدل أبو العباس على ذلك بأن قال : لم يوجد اسم مثنى مبنيًّا في كلام العرب، فأمَّا هذان، واللذان، وأمثالهما فصيغ تثنية، وليست بمثناة في الحقيقة، وأيضًا فإن الاسم المثنى، والمجموع قد طال بالنون، والاسم المُطَوَّل في بابه معرب»[3]

ثم رَدَّ ابن عصفور مذهبَ المبرد بقوله: «وهذا الذي ذهب إليه أبو

---

(١) البيت من بحر الطويل، ولا يعلم قائله، وهو في مجالس ثعلب ص١٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٥٤، وشرحه على الكافية ١/٥٢٢، ولسان العرب (ألا)، والجنى الداني ص٢٩٢، والتصريح ٢/١٢٠، والهمع ١/٤٦٦ ، وشرح الأشموني ٢/٣، والدرر اللوامع١/١٢٥.

والشاهد فيه: قوله (ألا لا من سبيل، حيث ظهرت (من) بعد (لا)، فدلَّ ذلك على أنَّ الاسم إذا لم تكر معه (من) فهو متضمن إياها.

(٢) المقتضب ٤/٣٦٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧٢

العباس باطل، أما قوله : إنه لم يوجد اسم مثنى مبنيًّا فباطل، بدليل قولهم: (اثنان) في العدد، إذا لم يقصد به الإخبار بل مجرد العدد، وأما قوله : إن المثنى والمجموع قد طال بالنون فباطل؛ لأنَّ النون هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يطول الاسم بالتنوين فكذلك لا يطول بهذه النون، فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبني».[١]

والخلاصة أنَّ اسم (لا) المثنى، والمجموع بالواو والنون مبنيٌّ على قول الجمهور، وهو ما ذهب إليه ابن السراج مخالفًا شيخه أبا العباس المبرد في قوله بإعرابه، ولكل منهما حجته، كما بينا.

وأرى أنَّ قول ابن السراج بالبناء –تبعًا لجمهور النحاة– هو الأولى؛ لأنَّه لو صحَّ ما قاله المبرد من أنَّ المثنى والجمع معربان في باب (لا) النافية للجنس؛ للزم إعرابهما في باب النداء، نحو (يا زيدان ، ويا زيدون)، وهما مما اتفق المبرد مع جمهور النحويين على بنائه على ما يرفع به، وهو الألف في المثنى، والواو في المجموع، ولو أُعربا لنصبا بالياء؛ لأنهما مفعولان لـ(أدعو)، ولا قائل به،[٢] وبهذا يضعف ما ذهب إليه المبرد من القول بإعرابهما في باب (لا)؛ دفعًا للتناقض بين الأسلوبين: أسلوب (لا)، وأسلوب النداء، وإجرائهما على منهاج واحد.

---

(١) السابق نفسه.

(٢) ينظر شرح التصريح ١١١٩/٢، وحاشية الصبان ٨/٢، وحاشية الدسوقي على المغني ٥٣٥/١، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ٣٩٧/١.

تقديم التمييز على عامله المتصرف

يرى المبرد أنَّ تقديم التمييز على عامله المتصرف جائز، قياسًا على جواز تقديم الحال على عامله المتصرف، فكما يجوز (راكبًا جاء زيد)، يجوز (نفسًا طاب زيدٌ).

قال في المقتضب: «وَاعْلَم أَن التَّبْيِين إِذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا جَازَ تَقْدِيمُه؛ لتصرف الْفِعْل، فَقلت: (تفقأتُ شحمًا)، و(تصبَّبتُ عرقًا)، فَإِن شِئْت قدَّمتَ، فَقلت: (شحمًا تفقأتُ)، و(عرقًا تصببتُ)».(١)

وقال: «وَتقول: (رَاكِبًا جَاءَ زيدٌ)؛ لِأَنَّ الْعَامِل فعلٌ؛ فَلذَلِك أجزنا تَقْدِيم التَّمْيِيز إِذا كَانَ الْعَامِل فعلًا، وَهَذَا رأى أبي عُثْمَان المازني».(٢)

وقد خالف ابن السراج المبرد، فمنع جواز تقديم التمييز على عامله، إذا كان فعلا متصرفًا؛ لأنَّ التمييز مفَسِّر، ولا يجوز أنْ يُقدَّم على المفَسَّر، ولأنَّ الغالب في التمييز المنصوب بفعلٍ متصرفٍ أنْ يكونَ فاعلًا في الأصلِ، وقد حُوِّل الإسناد عنه بقصد المبالغة.

قال ابن السراج: « وإذا كان العامل في الاسم المميِّز فعلًا، جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس»(٣).

وقال: «اعلم: أنَّ الأسماءَ التي تَنْتَصِبُ انتصَابَ التَّمييزِ لَا يجوزُ أنْ تُقَدَّمَ على ما عَمِلَ فيها، وذلك قولك: (عشرونَ درهمًا) لا يجوزُ: (درهمًا عشرونَ) وكذلك: (له عندي رطلٌ زيتًا)، لا يجوز: (زيتًا رطلٌ) وكذلك إذا قلت: (هو خيرٌ عبدًا) لا يجوز: (هُو عبدًا خَيرٌ)، فإن كان العامل في التمييز فعلًا، فالناس على ترك إجازة تقديمه سوى المازني، ومن قال بقوله، وذلكَ قولكَ: (تفقأتُ سمنًا)، فالمازني يُجيز: (سمنًا تفقأتُ)، وقياس بابه أن لا يجوز؛

(١) المقتضب ٣٦/٣.
(٢) السابق نفسه.
(٣) الأصول في النحو ٢٢٣/١.

لأنَّه فاعلٌ في الحقيقة، وهو مخالف للمفعولات، ألَا ترى أنَّهُ إذا قال: (تفقأتُ شحمًا)، فالشحمُ هو المفقأ، كما أنَّه إذا قال: (هو خيرٌ عبدًا)، فالعبدُ هو خيرٌ، ولا يجوز تعريفهُ فبابه أولى به، وإن كان العاملُ فيه فعلًا، وفي الجملة أن المفسِّر إنَّما ينبغي أن يكون بعد المفسَّر».[1]

وفيما يلي توضيح لخلاف النحويين في هذه المسألة:

اتفق النحويون على عدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان اسمًا جامدًا، كـ (رطلٍ زيتًا)، أو فعلًا جامدًا نحو: (ما أَحسَنَهُ رجلًا)؛ وكذلك إذا كان فعلًا متصرفًا يؤدِّي معنى الجامد نحو: ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾[2]، فإن (كفى) فعل متصرِّف، ولكنه بمعنى فعل التعجب، وهو غير متصرف؛ لأن معناه (ما أكفاه)، وعللوا ذلك بأنَّ الجامدَ لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه.(٣)

أمَّا إذا كان العامل فعلًا متصرفًا ففي حكم تقديم التمييز عليه قولان :

القول الأول: ذهب سيبويه، والفراء، وأكثر البصريين والكوفيين، وهو قول ابن السراج إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف.

قال سيبويه: «وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذَ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدَّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأَتُ ماءً وتفقَّأْتُ شَحْماً، ولا تقول:

---

(١) ينظر الأصول في النحو ٢٢٩/٢ (بتصرف)، وينظر : باب التمييز في الجزء الأول من الأصول : ٢٢٣ ، فقد ذكر آراء النحاة فقال : والكوفيون على مذهب سيبويه، وينظر كذلك شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢.

(٢) سورة النساء، من الآيتين (٧٩ ، ١٦٦)، وسورة الفتح، من الآية (٢٨).

(٣) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك ٣٥٨/١، وارتشاف الضرب ١٦٣٥/٤. وشرح ابن عقيل ٦٧٢/١، والتصريح ٧٠٩/٢، وشرح الأشموني ٤٤٧/١، وحاشية الخضري ٢٢٥/١.

امتلأتُه ولا تفقَّأتُه. ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ».[1]

وقال الفراء: «العرب توقع سَفِهَ على (نفسِه)، وهي معرفة، وكذلك قوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[2]، وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسِّر، والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة كقولك:(ضِقت به ذَرْعا)، وقوله: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[3]، فالفعل للذرع لأنك تقول: (ضاق ذرعي به)، فلما جعلت الضيق مسندا إليك فقلت: (ضقت) جاء (الذّرع) مفسِّرًا؛ لأنَّ الضيق فِيهِ، كما تقول: (هُوَ أوسعكم دارًا)، دخلت الدار لتدل على أنَّ السعة فيها، لا فِي الرجل، وكذلك قولهم: (قد وجعت بطنك)، و(وثقت رأيك)...، إنما الفعل للأمر، فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير، ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: (رأيه سفه زيدٌ)، كما لا يجوز: (دارا أنت أوسعهم)؛ لأنَّه وإن كان معرفةً فإنه فِي تأويل نكرة، ويصيبه النصب فِي موضع نصب النكرة ولا يجاوزه.»[4]

وواضح من كلام ابن السراج المذكور في أوَّل المسألة أنَّ سبب المنع عنده أمران:

١- أنَّ الغالبَ في التمييزِ المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلًا في الأصل، وقد حُوِّل الإسنادُ عنه بقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل الغالب؛ إذ إنَّ الفاعل لا يتقدم على عامله.

٢- أنَّ التمييز موضِّح، ومفسِّر لمبهم قبله، ولا يتقدم المفسِّر على المفسَّر.

---

(١) الكتاب ١/٢٠٤ ، ٢٠٥.
(٢) سورة القصص، من الآية (٥٨).
(٣) سورة النساء، من الآية (٤).
(٤) معاني القرآن للفراء ١/٧٩.

وقد وافقه في العلة الأولى ابن يعيش إذ قال:

«وأما إذا كان العاملُ فعلاً متصرّفًا، فقَضِيَّةُ الدليل جوازُ تقديم منصوبه عليه لتصرفِ عامله، إلَّا أنَّه مَنَعَ من ذلك مانعٌ، وهو كونُ المنصوب فيه مرفوعًا في المعنى، من حيث كان الفعلُ مسنَدًا إليه في المعنى والحقيقة، ألا ترى أنَّ التَّصبُّب في قولك: (تصبّب زيدٌ عرقًا)، و(تفقّأ شحمًا) في الحقيقة للعرق والتفقّؤ للشحم، والتقديرُ: تصبّب عرقُ زيدٍ، وتفقَّأ شحمُه، فلو قدّمناهما، لأوْقعناهما موقعًا لا يقع فيه الفاعلُ؛ لأنَّ الفاعل إذا قدّمناه، خرج عن أن يكون فاعلاً، وكذلك إذا قدّمناه، لا يصحّ أن يكون في تقدير فاعلٍ نُقل عنه الفعل، إذ كان هذا موضعًا لا يقع فيه الفاعلُ».(١)

ووافقه في العلة الثانية ابن الحاجب؛ إذ قال:

« تقديم التمييز على عامله يخرجه عن أصله؛ إذ حقيقة التمييز أن يُمَيِّزَ المبهمَ قبله، وهو في المعنى تفسير، والتفسير لا يكون إلا لمفسَّر ، والمفسَّر لابد أن يكون مقدمًا على التفسير، وإلا لم يكن تفسيرًا له ، وفي تقديم التمييز إخراجه عن ذلك ، فوجب تأخيره».(٢)

القول الثاني : أجاز المبرد، تبعًا للكسائي، والجرمي، والمازني تقديمَ التمييز على عامله المتصرف؛ قياسًا على جواز تقديم الحال على عامله المتصرف أيضًا، فكما يجوز: (راكبًا جاء زيدٌ)، يجوز: (نفسًا طاب زيدٌ)، بتقديم الحال والتمييز على العامل المتصرف في المثالين .

قال المبرد: «وَتقول: (رَاكِبًا جَاءَ زيدٌ)؛ لِأَنَّ الْعَامِل فعلٌ؛ فَلذَلِك أجزنا تَقْدِيم التَّمْيِيز إِذا كَانَ الْعَامِل فعلًا، وَهَذَا رأى أبي عُثْمَان المازني».(٣)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢، وينظر التصريح ٧١٠/٢، وشرح الأشموني ٤٤٧/١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٥٦/١، ٣٥٧ .

(٣) السابق نفسه.

وهذا المذهب اختاره ابن مالك، وصححه أبوحيَّان، وذلك قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرِّف، وتمسُّكا بما سُمِعَ من الشواهد الدَّالة على ذلك.

يقول ابن مالك: «فإن كان فعلًا متصرفًا نحو: (طاب زيدٌ نفسًا) لم يجز عند سيبويه التقديم، وجاز عند الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول، قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف؛ ولأن ذلك وارد في الكلام الفصيح».(١)

وقال أبو حيَّان: « وذهب الكسائي، والجرمي، والمازني، والمبرد، إلى جواز ذلك، وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح؛ قياسًا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك.»(٢)

وقد استشهد هؤلاء المجيزون على صحة ما ذهبوا إليه بقول الشاعر:

أنفسًا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارًا(٣)

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٣٥٨/١، ٣٥٩، وينظر أيضًا شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وما نصَّ عليه ابن مالك هنا من جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف حكم عليه بالندرةِ في (نظم الألفيةِ)، إذ قال:

وَعَامِلَ التَّمييزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعلُ ذُو التَّصرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

(٢) ارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤، ١٦٥٣، وينظر التذييل والتكميل ٢٦٦/٩.

(٣) البيت من بحر المتقارب، ونسبه النحاة إلى رجل من طيِّء، ولم يسموه، وقد ورد في شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٠/١، وأوضح المسالك ٣٧٢/٢، ومغني اللبيب ص ٦٠٣، و شرح الأشموني ٤٤٨/١.

و(نيل المنى) : إدراك المأمول، و(المنى): جمع مُنْيَة، وهي اسم لما يتمناه الإنسان، و(المنون): جمع المنيَّة، وهي الموت.

والشاهد فيه: تقديم التمييز (نفسًا) على عامله المتصرف (تطيب).

وقول المخبل السعدي:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبَها وما كان نفسًا بالفراق تطيب[1]

وقوله:

ضَيَّعتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا[2]

وما علَّلَ بِهِ المبرِّدُ من جواز تقديم التمييز، قياسًا على جواز تقديم الحال نحو (راكبًا جاء زيد) فقد رُدَّ بأن هناك فرقًا بين تقديم الحال، وتقديم التمييز، وهو أن الفعل المتصرف مع الحال قد استوفى فاعله لفظا ومعنى، وبقي المنصوب فضلة، فجاز تقديمه، أما الفعل مع التمييز فقد استوفى فاعله لفظا، ولم يستوفه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب، كما لم يجز تقديم المرفوع[3]، ولذا خرَّج الجمهور الأبيات المستَشْهد بها على أنَّها ضرورة، فلا يقاس عليها،[4] أو أنَّ المنصوب في هذه الأبيات ليس تمييزًا، وإنما هو مفعول به منصوب بفعل محذوف دلَّ عليه الفعل المذكور.[5]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في ديوان المخبل السعدي ص٢٩٠، والمقتضب٣/٣٦، ٣٧، والخصائص٢/٣٨٤، وأسرار العربية ص١٩٧، والإنصاف ٢/٨٢٨، وشرح المفصل٢/٧٤، وشرح شواهد الإيضاح ص١٨٨، وشرح الأشموني ١/٤٤٨.

والشاهد فيه: تقديم التمييز (نفسا) على عامله المتصرف (تطيب) . ويُروى (ولم تك نفسي بالفراق تطيب)، وحينئذ لا شاهد في البيت على هذه الرواية.

(٢) البيت من بحر البسيط، ولم أقف على اسم قائله، وهو في شرح عمدة الحافظ ١/٤٧٨، ومغني اللبيب ص٦٠٣، وشرح الأشموني ١/٤٤٩، ومعنى (وما ارعويت): أي: ما رجعت، من ارعوى فلان عن فعله القبيح ، إذا رجع عنه رجوعًا حسنًا.

والشاهد فيه: تقديم التمييز (شيبًا) على عامله المتصرف (اشتعلا). وتقديمه في هذا البيت، وما قبله نادر عند سيبويه والجمهور، وهو موضع قياس عند الكسائي، والمبرد، ومن ذكرنا معهما.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٤.

(٤) ينظر مغني اللبيب ص٦٠٣، وحاشية الصبان ٢/٢٠١.

(٥) ينظر التصريح بمضمون التوضيح٢/٧١١.

وأرى أنَّ القول الأول وهو ما ذهب إليه ابن السراج، تبعًا لسيبويه والفراء من عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف هو الأولى بالقبول؛ وذلك لما عللوا به مذهبهم، إضافة إلى أنَّ التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدَّمُ على عامله، فكذلك ما أشبهه.(١)

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤.

(حاشا) الاستثنائية بين الحرفية والفعلية

يرى المبرد أنَّ (حاشا) الاستثنائية حرفُ جرٍّ، إذا جرت ما بعدها، وفعلٌ إذا نصبت ما بعدها.

قال في المقتضب:« وما كان حرفًا سوى (إلا) فـ(حاشا)، و(خلا) ، وما كان فعلًا، فـ(حاشا، وخلا) ، وإن وافقا لفظ الحروف».(١)

وخالفه ابن السراج فذهب –تبعًا لسيبويه– إلى أنَّها تستعمل حرف جرٍّ دائمًا.

قال: «فما جاء من الحروف في معنى (إلَّا) ، قال سيبويه : من ذلك (حاشا)، وذكر أنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء»(٢)

وفيما يلي توضيح لخلاف النحويين في هذه المسألة:

ترد (حاشا) في كلام العرب على ثلاثة أوجه: (٣)

الأول: أن تكون فعلاً ماضياً، بمعنى (أستثنى)، ومضارعها (أحاشي)، كقول النابغة:

وَلاَ أَرَىٰ فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ(٤)

وحكى ابن سيده أن (حاشيت) بمعنى: (استثنيت)، و(أحاشي) بمعنى: (أستثني)،(١)وذكر المرادي أنَّه لا إشكال في فعلية (حاشا) على هذا الوجه.(٢)

---

(١) المقتضب ٣٩١/٤.

(٢) الأصول لابن السراج ١/ ٢٨٨ .

(٣) ينظر الجنى الداني ص٥٥٨، ومغني اللبيب ص١٦٤.

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان النابغة الذبياني ص٢٠، والإنصاف ٢٧٨/١، وأسرار العربية ص٢٠٨، وشرح المفصل ٨٥/٢، ٤٨/٨، وشرح التسهيل لابن مالك٣٠٩/٢، ولسان العرب (حشا)، وجواهر الأدب ص٤٧٢، والجنى الداني ص٥٥٩، ٥٦٣، ومغني اللبيب ص١٦٤.

ويستشهد بالبيت على ورود(حاشا) في غير الاستثناء فعلًا متصرفًا متعديًا

الثاني: أن تكون للتنزيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[٣]، و(حاشَ) هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور، والراجح أنَّها اسم؛ لقبولها التنوين والإضافة، فالتنوين كما في قراءة أبي السَّمال: (حشًا لله) بالتنوين[٤]، وهذا مثل قولهم: (رعيًا لزيدٍ)، ومعلوم أنَّ التنوين لا يلحق إلَّا الأسماء، والإضافة كما في قراءة ابن مسعود وأبيّ : (حاشَ اللهِ) بالإضافة [٥]، وهذا مثل: (سبحان اللهِ)، و(معاذَ الله) .[٦]

الثالث : أن تكون للاستثناء –وهي حديث هذه المسألة– نحو(قام القومُ حاشا زيدٍ)، وفيها لغتان: رباعية بوزن (نادى)، وثلاثية بوزن (على)، وللنحويين في القول باسميتها، أو حرفيتها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب سيبويه، وتبعه ابن السراج، وأكثر البصريين إلى أنها حرف جرٍ دائمًا بمنزلة (إلَّا)، لكنَّها تجر المستثنى.

قال سيبويه : « وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء وبعض العرب يقول (ما آتاني القوم خلا عبد الله)، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا)...ألا ترى أنك لو قلت (أتوني ما حاشا زيدًا) لم يكن كلامًا ».[٧]

---

(١) ينظر المحكم لابن سيده (حشا).

(٢) ينظر الجنى الداني ص ٥٥٩.

(٣) سورة يوسف، من الآية (٣١).

(٤) ينظر في هذه القراءة مختصر ابن خالويه ص٦٣، والكشاف٣١٧/٢، والبحر المحيط٣٠٣/٥.

(٥) ينظر في هذه القراء المصادر السابقة نفسها.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٤/٢.

(٧) الكتاب ٣٤٩/٢، وينظر الأصول ٢٨٨/١، والإيضاح للفارسي ٢٣/١، والإنصاف ٢٧٨/١، واللباب ٣٠٩/١، وارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣.

وقال ابن معطي:

وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ (حَاشَا) تَخْفِضُ وَمَنْ سِوَاهُ الجرَّ لَا يَعْتَرِضُ[1]

وقد استدلُّوا على حرفيتها بعدة أدلة منها:

١- ورود الاسم بعدها مجرورًا، كما في قول الجميح الأسدي :

وَبَنُو رَوَاحَةَ يَنْظُرُونَ إِذَا نَظَرَ النَّدَىٰ بِآنف خُثْمِ

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيسَ بِبَكْمَة فَدْمِ[2]

فـ(أبي) مجرور بـ(حاشا) ، وعلامة جره الياء، وذهب بعضهم إلى أنه مجرور بحرف جر مقدَّر، ورُدَّ بأنَّ عامل الجر لا يعمل، وهو محذوف، فوجب أن يكون العامل (حاشا)،[3] وروي (حاشا أبا) بالألف.

قال ابن هشام : « ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال:

إِن أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغا فِي الْمَجد غايتاها[4]...»[5]

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٦٠٩/١.

(٢) البيتان من بحر الكامل، وقد قالهما الجميح الأسدي في هجاء بني رواحة، ومَدْحِ أبي ثوبان.

و(الخثم): جمع (أخثم) وهو الأنف، أو الوجه العظيم اللحم، و(البكمة)من البكم، وهو (الخرس)، يقال : رجل أبكم، وبكيم أي أخرس، و(الفدم) هو العيي الثقيل.

ويستشهد بالبيت على حرفية (حاشا) لجرها ما بعدها، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢، وتمهيد القواعد ٢٢٠٦/٥.

(٣) ينظر الإنصاف ٢٨٠/١، والتبيين ص٤١٠.

(٤) البيتان من بحر الرجز، وهما لأبي النجم العجلي في ديوانه ص٢٢٧، وسرّ صناعة الإعراب ٧٥٠/٢، والإنصاف ١٨/١، وشرح المفصّل ٥٣/١، وشرح الجمل ١٥١/١، وأوضح المسالك ٣٣/١، والتّصريح ٢٢٤/١.

والشّاهد فيهما: (أباها) الثّانية؛ لأنّها في موضع الجرّ بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف على لغة القصر.

(٥) مغني اللبيب ص١٦٦

أي على لغة القصر في الأسماء الستة، وهي استعمالها بالألف في كل الأحوال: رفعا، ونصبا، وجرًّا.(١)

٢- أنَّه لا يجوز دخول (ما) المصدرية عليها، قال الأعلم الشنتمري : «وحجة سيبويه أنَّ العرب لم تصلها بـ(ما) كما وصلت (خلا وعدا)؛ لأنَّها حرف، و(ما) إنما توصل بالفعل، ولو كانت (حاشا) فعلًا لم تمنع من ذلك».(٢)

واعترض على ذلك بدخول (ما) المصدرية عليها في قول الأخطل :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَكْثَرُهُمْ فَعَالَا(٣)

ورُدَّ بأنَّ هذا قليل(٤)، بل منعه سيبويه إذ قال: «لو قلتَ: (أتوني ما حاشا زيدًا) لم يكن كلامًا»(٥).

وقال المرادي : « إنَّ (حاشا) لا تصحب (ما)»(٦)

٣- أنه يُقال (حاشاي)، ولا يقال (حاشاني) بنون الوقاية، ولو كانت (حاشا) فعلًا لقيل (حاشاني)، كما يُقال (راماني، وغازاني)، قال الأقيشر الأسدي:

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذورُ(١)

---

(١) ينظر التصريح ٢٢٤/١.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه٦٤٩/١، وينظر الإنصاف ٢٨٠/١، والتبيين ص٤١١، وشرح المفصل لابن يعيش٤٨/٨، ٤٩.

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو في الجنى الداني ص٥٦٥، وشرح ابن عقيل ٦٢٣/١، والتصريح ٥٩٥/٢، والهمع ٢٣٣/١، والأشموني ١٦٥/٢.

والشاهد فيه قوله : (ما حاشا قريشًا)، حيث دخلت (ما) المصدرية على (حاشا)، وذلك قليل، والأكثر التجرد منها.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٤٩/٢.

(٦) الجنى الداني ص ٥٦٥.

فقال (حاشايَ)، بدون نون الوقاية.[٢]

٤- أنَّ(حاشا) لو كانت فعلًا لكانَ له فاعِلٌ، وليس له فاعِلٌ، وبيانُه أنَّك تقول (حاشاكَ من كذا)، فتَصِلُ به الكافَ، و(حاشايَ)، ويَدخل على اليَاء، وليس هناك فاعِلٌ، فإن قيلَ: لو كان حرفَ جرٍ لكانَ معدّيًا للفعل. قيل: هو معدِّي كما أن (إلَّا) كذلك، ألا تَراكَ تقولُ: (قامَ القومُ حاشَى زَيْدٍ) فتُعَدَّى قامَ بـ(حَاشَا)[٣].

٥- أنَّها لو كانت فعلًا، لكانت ألفها ممالة.[٤]

المذهب الثاني: ذهب المبردُ إلى أنَّ (حاشا) الاستثنائية من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية، فإنْ جرَّت فهي حرفٌ، كما هو مذهب سيبويه، وإنْ نصبت فهي فِعْلٌ متعدٍّ بمنزلة (عدا وخلا)[٥]، ونسب بعضهم هذا القول إلى الفراء، والأخفش، والزجاج، والجرمي[٦] وقد اختاره ابن جني وابن يعيش، وابن مالك.

قال ابن جني: « وأما (حاشا، وخلا) فيكونان فعلين فينصبان، ويكونان حرفين فيجران، تقول (قام القوم خلا زيدًا، وخلا زيدٍ)، و(حاشا عَمْرًا، وحاشا عَمْرٍو)».[٧]

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو في الأضداد لابن الأنباري ص٣٢٢، والانصاف ١/ ٢٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣٠٧، وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٣، والتذييل والتكميل٨/ ٣١٢، والجنى الداني ص٥٦٦.
ومعنى (معذور) أي:(مختون)،
ويستشهد بالبيت على تجرد (حاشا) من نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، وهذا دليل على حرفيتها.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن٢/٣٩، والتبيين ص ٤١١، وشرح ألفية ابن معط ١/٦١٠.

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٨٥، والتبيين ص ٤١١، ٤١٢.

(٤) ينظر شرح ألفية ابن معطي ١/٦١٠.

(٥) المقتضب ٤/٣٩١.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٧، والتصريح ٢/٥٩٣، ٥٩٤.

(٧) اللمع ص ١٢٥، ١٢٦.

وقال ابن يعيش : «وذهب أبو العبّاس المبرّدُ إلى أنها تكون حرفَ جرّ، كما ذكر سيبويه، وتكون فعلًا ينصب ما بعده، واحتجَّ لذلك بأشياءَ، منها أنّه يتصرّف، فتقول (حَاشَيْتُ، أُحَاشِي)والتصرّف من خصائِص الأفعال... وهو قولٌ مَتِينٌ».(١)

وقال ابن مالك: « وكون (حاشا) حرفًا جارا هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها، والنصب بها، إلا أنَّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمَّن يوثق بعربيته».(٢)

وقد استدل هؤلاء على صحة مذهبهم بما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيرُه أنَّ العرب تخفض بـ(حاشا) وتنصب،(٣) وبما حكاه أبوعثمان المازني عن أبي زيد(٤) قال: « سمعت أعرابيًّا يقول (اللهمَّ اغفرْ لي ولمنْ يَسمعُ حاشا الشيطانَ وأبَا الأَصْبَغِ)».(٥) وقول الفرزدق:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ والدِّينِ (٦)

وذكر الرضي(٧) وأبو حيان(١) أنَّ (حاشا) تتعين فعليتها عند المبرد إذا وليتها اللام، نحو(حاشا لزيد)، ومنه قوله تعالى: ﴿**حاشَ لله**﴾ ، وذلك لأنَّ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٥.
(٢) شرح التسهيل ٢/٣٠٦.
(٣) ينظر شرح المفصل ٢/٦٤.
(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي، من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، والمفضل الكوفي، وله كتاب النوادر في اللغة، توفي سنة ٢١٤هـ، أو٢١٥هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٩/ ٧٧، ونزهة الألباء ص ١٧٣، وأخبار النحويين البصريين ص٤١.
(٥) ينظر هذا القول في الأصول في النحو ١/٢٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٦، ٣٠٧، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٠٤، ومغني اللبيب ص١٦٥، والتصريح ٢/٥٩٤.
(٦) البيت من بحر البسيط ، وهو في ديوان الفرزدق ١/٢٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٧، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٠٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٩، والمقاصد النحوية ٢/١١٠٩، وحاشية الصبان ٢/٢٤٤، والهمع ٢/٢٧٨.
ويستشهد بالبيت على أنَّ (حاشا) تأتي فعلًا، والمستثنى بعدها منصوب خلافًا لسيبويه.
(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٤.

حرف الجر لا يدخل على مثله إلَّا تأكيدًا، وقول مسلم بن معبد وقد نهبت إبله في الصَّدَقة:

بكـتْ إبـلِي وحُـقَّ لهـا البكـاءُ وفرَّقهـا المظـالِمُ والعَـدَاءُ

فَـلَا واللهِ لا يُلْفَـى لِمَـا بي ولا لِلِمَـا بهـمْ أبـدًا دواءُ(٢)

وقول الأسود بن يعفر:

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِما بِهِ أَصَعَّدَ في عِلْوِ الهَوَىٰ أَمْ تَصَوَّبَا (٣)

فتعيَّن أن تكونَ فعلًا، فاعلُه ضمير يوسف أي (حاشى يوسف)، و(للَّه) جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بالفعل قبله، واللامُ تفيد العلةَ أي : حاشى يوسفَ أن يقارِفَ ما رَمَتْه به، لطاعة الله ولمكانه منه، أو لترفيع اللَّه أن يُرْمَى بما رَمَتْه به، أي: جانَبَ المعصيةَ لأجل الله.

---

(١) ينظر البحر المحيط ٢٦٩/٦ ، ٢٧٠، و الدر المصون ٤٨٢/٦ ، ٤٨٣.

(٢) البيتان من بحر الوافر، وهو في سر صناعة الإعراب ٢٩١/١، والخصائص٢٨٤/٢، والانصاف٦٤٦/٢، وشرح المفصل ٢٢٨/٤، وشرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣، وأوضح المسالك ٣٠٧/٣، ومغني اللبيب ص١٨١، وهمع الهوامع ١٢٥/٢.

ويستشهد بالبيت على مجيء اللام الثانية في قوله(للما) مؤكدةً للام الأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب، وهو شاذ؛ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي، واحد لا يكاد يقوم بنفسه، ولو جاء على الصواب لقال: (لما لما به).

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان الأسود بن يعفر ص٢١، ومعاني القرآن للفراء ٢٢١/٣، وسر صناعة الإعراب ١٣٦/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٦/١، و ضرائر الشِّعْر ص٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٨٨/٣، وأوضح المسالك ٣٤٥/٣، وخزانة الأدب ١٤٢/١١.

والشاهد فيه : مجيء حرف الجر(عن) توكيدًا لفظيًّا بإعادته بلفظ مرادف له، وهو الباء التي بمعنى (عن)، والمتصلة في اللفظ بـ(ما) الموصولة، والتوكيد على هذا النحو شاذ؛ لأنه لم يفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد، مع أن الحرف المؤكد ليس من أحرف الجواب، والقياس القول: (عما بما).

وأُجيب عن ذلك بأنَّ (حاشا) في الآية الكريمة ليست حرفًا، ولا فعلًا، وإنما هي (حاشا) التنزيهية، وهي اسمُ مصدرٍ بدلٌ من اللفظة بفعله كأنه قِيل (تنزيهًا لله وبراءةً له)، ودليل اسميتها مجيئها منونةً في قراءة أبي السماك (حاشًا لله).(١)

وإنما لم يُنَوَّنْ مراعاةً لأصله الذي نُقِل منه وهو الحرف، ألا تراهم قالوا (مِنْ عن يمينه) فجعلوا (عن) اسمًا، ولم يُعْربوه، وقالوا (مِنْ عليه) فلم يُثْبتوا ألف (على) مع المضمر، بل أَبْقَوا (عن) على بنائه، وقلبوا ألف (على) مع المضمر؛ مراعاةً لأصلها.(٢)

المذهب الثالث: أنَّ (حاشا) لا تستعمل إلَّا فعلًا، ونسب الأنباري والعكبري هذا الرأي إلى الكوفيين.(٣)

ونسب ابن يعيش والرضي إلى الفراء أنَّها فعلٌ، لا فاعل له، وأنَّ الجر بعده بتقدير لامٍ متعلقة به، محذوفةً؛ لكثرة الاستعمال.(٤)

ودليل فعليتها عندهم ما يأتي:

١- أنها تتصرَّف تصرُّفَ الفعل، كما في قول النابغة الذبياني:

وَلاَ أَرَىٰ فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَد(٥)

وإذا كان متصرفًا فيجب أن يكون فعلًا؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال.

---

(١) سبق تخريجها، وينظر السابق نفسه.

(٢) ينظر الكشاف ٢٥٤/٢، والبحر المحيط ٢٧٠/٦.

(٣) ينظر الإنصاف ٢٧٨/١، واللباب ٣٠٩/١.

(٤) ينظر شرح المفصل ٨٥/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٢/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٦١٢/١.

(٥) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان النابغة ص٢٠، وفي الإنصاف ٢٧٨/١، والجنى الداني ص٥٥٩، ٥٦٣، وشرح المفصل ٨٥/٢، ٤٨/٨، ولسان العرب (حشا)، وجواهر الأدب ٤٧٢، ومغني اللبيب ص١٦٤، وأسرار العربية ص٢٠٨.

ورُدَّ بأنَّ التصرف ليس دليلًا على الفعلية، فالحرف تصرَّف منه فعل، نحو (سألته حاجةً فلولا)، أي قال (لو كان كذا)، ويقال (بسمل) إذا قال (بسم الله)، و(هلل) إذا قال (لا إله إلا الله)، وهو كثير في كلامهم.

٢- أنَّ حرف الجر يأتي بعدها متعلقًا بها، كما في قوله تعالى: ﴿ **وقلن حاش لله ما هذا بشرًا**﴾، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل، لا بالحرف؛ لأنَّ الحرف لا يتعلق بالحرف.

ورُدَّ هذا بأنَّ (حاشا) التي في الآية هي التنزيهية، وهي غير التي للاستثناء.(١)

وقيل: إنَّ اللام في الآية ليست متعلقة بـ(حاشا) وإنما هي زائدة، كالتي في قوله تعالى: ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾(٢)، والتقدير (يرهبون ربهم).(٣)

٣- أنها يدخلها الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف، فقد قالوا في (حاشا لله) : (حاشَ لله) بإسقاط الألف، وبه قرأ جمهور القراء.(٤)

وردَّ الأنباري هذا الدليل بقوله« لا نُسَلِّم أنه قد دخله الحذف، فإن الأصل عند بعضهم في (حاشا) (حاشَ) بغير ألف، وإنَّما زِيدَت فيه الألف، وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة من قرأ: ﴿حَاشَ للهِ﴾ ثم نقول: إنَّ هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء، سيِّد القُرَّاء، وقال: (العرب لا تقول (حاش لك)، ولا (حاشك)، وإنما تقول: (حاشى لك، وحاشاك)، وكان يقرؤها ﴿حَاشَى للهِ﴾ بالألف في الوصل، ويقف بغير ألف في الوقف؛ متابعةً

(١) ينظر الإنصاف ١/١٠٤.
(٢) سورة الأعراف، من الآية (١٥٤).
(٣) ينظر البيان ٢/٤٠، ٤١، والتبيين ص٤١٣.
(٤) هي قراءة جمهور القراء غير أبي عمرو، ينظر الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢/٦٧٨.

للمصحف؛ لأنَّ الكتابة على الوقف لا على الوصل، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي –وكان من الموثوق بعلمهم في العربية–: العرب كلها تقول (حاشى لله) بالألف، وهذه حجة لأبي عمرو».[١]

والاستدلال بأنَّ الحرف لا يدخله الحذف غير مسَلَّم به، فقد دخل الحذف (رُبَّ)، فقيل (رُبَ)[٢]، وقد قُرئ به، قال تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[٣]

أمَّا ما ذهب إليه الفراء من أنَّ (حاشا) فعلٌ لا فاعل له، وأنَّ الجر بعده بتقدير لامٍ متعلقة به، محذوفةً؛ لكثرة الاستعمال فهو قولٌ في غاية النُّدرة لأمرين:

أحدهما: أنه لا فعل بدون فاعل؛ لأنَّ الفاعل ركن أساسيٌّ في الجملة الفعلية، لا يصحُّ الاستغناء عنه ، ولذا يسميه النحاة عمدة؛ لاعتماد المعنى عليه في تأدية الغرض، فيقررون أنه لا بُدَّ منه وجودًا، أو تقديرًا،[٤] وهذا ما يشير إليه ابن مالك بقوله:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِن ظَهَر فَهُوَ وإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَر

والآخر: أنَّ الجر بحرف مقدر نادر.

قال الرضيُّ: « وزعم الفراءُ أنه فعلٌ لا فاعلَ له، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به، محذوفة لكثرة الاستعمال، وهو بعيد؛ لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل، وهو غير موجود، وجر بحرف مقدَّر، وهو نادر».[٥]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٥/١.

(٢) ينظر السابق نفسه.

(٣) سورة الحجر، الآية (٢)، قرأها بالتخفيف عاصم ، ونافع، ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٣٦٦.

(٤) ينظر التصريح ٢٤٩/٢٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٤٤/١.

والخلاصة أنَّ (حاشا) الاستثنائية اختلفت فيها كلمة النحويين، من حيث الفعلية والحرفية، فسيبويه، وأكثر البصريين، ومنهم ابن السراج يرون أنها حرف جر، لا غير، ويرى المبرد أنها مترددة بين الحرفية والفعلية، أما الفراء فيرى أنها فعل بلا فاعل.

والراجح من هذه الأقوال هو قول المبرد، ومن تبعه، والذي يقضي بأنَّ (حاشا) تستعمل حرفًا وفعلًا، إلَّا أنَّ استعمالها حرفًا هو المشهور والأكثر، والنصب بها جائز، وثابت بالنقل الصحيح عمَّن يوثق بعربيته، بدليل ما سبقَ من كلام العرب شعرًا ونثرًا.

بقاء عَلَمِيَّةُ المنَادَى بعد النِّداء

يرى المبرد أنَّ تَعْرِيف المنادى بالعلمية التي كانت فيه قبل النداء قد زالت، وحدث فِيهِ تَعْرِيف آخر بالنداء.

قال في المقتضب: «و(زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف، أَلَا ترى أنك تقول . إذا أردت المعرفة . :(يا رَجلُ أَقبلْ) ، فإنما تقديره (يا أيُّها الرجلُ أقبلْ)، وليس على معنى معهود، ولكن حدثتْ فيه إشارةُ النِّداء، فلذلك لم تدخلْ فيه الألفُ واللامُ ، وصار معرفةً بما صارت به المبهمةُ معارف»[(١)].

بينما يرى ابن السَّراج أنَّ تعريفه الذي كان قبل النداء باقٍ فيه.

يقول في الأصول: «الاسم المفرد في النداء ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة، فالمعرفة: هو المضموم في النداء، والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: إحداهما: ما كان اسمًا علمًا قبل النداء، نحو: زيدٌ، وعمرٌو، فهو على معرفتِه، وضرب كان نكرة فتعرَّفَ بالنِّداء نحو (يا رجلُ أقبلْ)، صار معرفة بالخطاب، وأنه في معنى (يا أيُّها الرجلُ)، فهذان الضربان هما اللذان يُضَمَّان في النداء، تقول: (يا زيدُ، ويا عمرو، ويا بكرُ، ويا جعفرُ، ويا رجلُ أقبلْ، ويا غلامُ تعالَ)، فأمَّا (يا زيدُ)، فـ(زيدٌ) وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النِّداء معرفة كما كان، ولو كان تعريفُه بالنِّداء لقدِّرَ تنكيره قبل تعريفه، ويحيل قول من قال: إنَّه معرفة بالنداء فقط، أنك قد تنادي باسمه مَنْ لا تعلمُ له فيه شريكًا، كما تقول: (يا فرزدقُ أقبلْ)، ولو كنتَ لا تعرفُ أحدًا له مثل هذا الاسم، ولو لم يكن عَرَفَ أنَّ هذا اسمُه فيما تقدَّم، لما أجابكَ إذا دعوتَه به، ومن قال إذا قلت: (يا زيدُ): إنه معرفة بالنداء[(٢)]، فهذا الكلام من وجه حَسَنٌ، ومن وجهٍ قبيحٌ عندي، أما حسنه: فأنْ يَعْنِيَ: أنَّ أوَّلَ ما يوضع الاسم

---

(١) المقتضب ٤/٢٠٥ .

(٢) يقصد شيخه المبرد، راجع السابق نفسه.

ليعرفَ به الإنسانُ أنَّه يُنَادَى به، فيقولُ له أبوهُ، أو مَنْ سمَّاه مبتدأ: (يا فلان)، وإذا كرر ذلك عليه، علم أنه اسمُه، ولولا التكريرُ أيضًا ما عَلِمَ، فمن قال: إن الاسمَ معرفةٌ بالنداءِ، أي: أصلُه أنَّه به صار يُعْرَفُ المسمى، فحَسَنٌ، وإنْ كان أراد: أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر، فقد بينا وجه الإحالة فيه، ويلزم قائلَ هذا القول شناعاتٌ أُخَرُ عندي، وأمَّا قولك: (يا رجلُ)، فهذا كان نكرةً، لا شكَّ فيه قبل النداء، وإنَّما صار باختصاصك له وإقبالك عليه في معنى: (يا أيها الرجلُ) فَرُفِعَ، وإنَّما ادَّعى من قال: إنَّ: (يا زيدُ) معرفةٌ بالنداء[1] لا بالتعريف الذي كان له، قيل: إنه وَجَدَ الألفَ واللام لا يثبتان مع (يا) في التعريف في التثنية، ألَا ترى أنَّك تقولُ: (يا زيدان أقبلا)، ولولا (يا) لقلت: (الزيدان) إذا أردت التعريف، وإنَّما حذفت الألف واللام استغناء بـ(يا) عنهما، إذ كانتا آلةً للتعريف، كما حذفنا من النكرة في النداء أيضًا، ووجدنا ما ينوب عنهما، فليس يُنَادَى شيءٌ مما فيه الألف واللام إلا الله -عز وجل-، قال سيبويه: (وذلك من أجل أن هذا الاسم لا تفارقه الألف واللام وكثر في كلام العرب)[2]...»[3]

وفيما يلي توضيح لخلاف النحويين في هذه المسألة:

ذكر النحاة أنَّ الْمُنَادَى يسْتَحق البناء بأمرين: إفْراده، وتعريفُه، ونعني بإفراده: أَ لَّا يكون مُضَافا، وَلَا شَبِيها بِهِ، ونعني بتعريفه: أَن يكون مرَادًا بِهِ مُعَيَّنٌ، سَوَاءٌ أكَانَ معرفَةً قبل النِّداءِ كـ(زيد وَعَمْرو)، أَم معرفَةً بعد النداء بِسَبَب الإقبال عَلَيْهِ كَـ(رجل، وإنسان) تُرِيدُ بهما معيَّنًا، فَإِذا وَجبَ فِي الِاسْم هَذَانِ الْأَمْرَانِ اسْتحقَّ أَن يُبْنَى على مَا يرفعُ بِهِ لَو كَانَ معربًا، تَقولُ: (يَا زيدُ) بِالضَّمِّ

(١) يرد على المبرد.
(٢) الكتاب ٣٠٩/١.
(٣) الأصول في النحو ٣٣٠/١، ٣٣١.

وَ(يَا زَيْدَانَ) بِالْألف، وَ(يَا زيدون) بِالْوَاو، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَآۖ﴾[1]، ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ﴾.[2]

وعلل النحويون البناء بوقوعه موقع أسماء الخطاب، وتضمنه الخطاب كالكاف في (أدعوك)، والتاء في (أنت)، والأصل في (يا زيدُ): (يا أنت، ويا إياكَ)[3]

وقد اختلف النحويون في المنادَى الذي كان قبل النداء معرفة: بماذا تعرَّفَ؟ وذلك على قولين:

أحدهما: يرى المبرد[4]، وتبعه الفارسي [5]، وابن الوراق[6]، وابن الخشاب،[7] وابن يعيش[8] أنَّ العلم المنادى يفقد تعريفه السابق، ويصير نكرةً، ويجلِبُ له النداء بما فيه من القصدِ، والإقبال على المخاطب تعريفًا جديدًا يزيل تنكيره الجديد، بحجة أنَّ النداء قد عرَّف المنادَى الذي هو النكرة المقبِل عليها (النكرة المقصودة)، فمحالٌ أنْ يدخل على المعرفة وهي باقية على تعريفها؛ لئلا يجتمع على الاسم تعريفان، وعليه فيجب إذا نادينا (زيدًا)، وما أشبهه أن يبطل تعريفه، ويصير ما حصل له من التعريف بعد النداء بالقصد

---

(١) سورة هود ، من الآية (٦٧).

(٢) سورة سبأ، من الآية (١٠).

(٣) ينظر الإيضاح العضدي للفارسي ٢٤٤/١ ، ٢٤٥، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب١٠٣/١.

(٤)ينظر المقتضب ٢٠٥/٤.

(٥) ينظر رأي الفارسي في ارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤، وحاشية الإيضاح العضدي ٢٤٥/١.

(٦) ينظر علل النحو لابن الوراق ص٣٣٦، ٣٣٧، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(٧) ينظر المرتجل في شرح الجمل ص١١٠

(٨) ينظر شرح المفصل١٢٩/١.

والإقبال على المخاطب، وحمل الشيء على ما هو حاصل له في الحال أولى. [١]

والآخر: ذهب ابن السراج،[٢] وتبعه ابن جني،[٣] وابن عصفور،[٤] وابن مالك،[٥] والرضي،[٦] وأبو حيان،[٧] وغيرهم[٨] إلى أنَّ العلم المفرد باقٍ على تعريفه بالعلمية بعد النداء، بحجة أنَّ أكثر المعارف لا يمكن أن يزول عنها تعريفها القديم مطلقًا، ولا يمكن أن تتجردَ منه، وتصير نكرةً تقبل التعريف المجلوب بالقصد والمخاطبة مع النداء، كلفظ الجلالة (الله)، وكأسماء الإشارة، والموصول، ولأنَّ النداء لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين، على أنه لو عُلِمَ اجتماعُ تعريفين لجعل أحدهما مؤكِّدًا للآخر؛ لزيادة الإيضاح. [٩]

وزعم ابن السراج أنَّ قول أبي العباس المبرد فاسد، معللا ذلك بأنَّه قد وقع في الأسماء المفردة مالا يشاركه فيه غيره، نحو (فرزدق)، وزعم أن تنكير اللفظ أن تجعله من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه.[١٠]

وردَّ ابن يعيش ما أورده ابن السراج بقوله: « والقول ما قاله أبو العبّاس، وما أورده أبو بكر فغيرُ لازم، لأنّه ليس ممتنعًا أن يُسمِّيَ الرجلُ ابنَه، أو عبدَه

---

(١) ينظر المقتضب ٢٠٥/٤، وعلل النحو لابن الوراق ص ٣٣٦، ٣٣٧، وشرح المقرب لابن عصفور ٢/ ٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٢/٣.
(٢) ينظر الأصول في النحو ٢٠٥/٤، ٢٠٦.
(٣) ينظر اللمع في العربية لابن جني ص٧٩.
(٤) ينظر شرح المقرب لابن عصفور ٨٩/٢.
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٢/٣.
(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٧٣/١
(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٢١٨٣/٤.
(٨) ينظر حاشية الصبان١٣٨/٣.
(٩) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٢/٣، والسابق نفسه.
(١٠) ينظر الأصول في النحو ٣٣٠/١.

الساعةَ (فرزدقًا)، فتحصل الشركةُ بالقُوّة والاستعدادِ، ونظيرُ ذلك أنَّ (الشمس والقمر) من أسماء الأجناس، فتعرّفُهما بالألف واللام، وإذا نزعناهما منهما صارا نكرتَيْن، وإن لم يكن لهما شريكٌ في الوجود، فإنّما ذلك بالاستعداد؛ لأنَّه ليس مستحيلًا أن يخلُق اللهُ مثلَهما، وإذا جاز ذلك في أسماء الأجناس، كان في الأعلام أَسْوَغَ، فصحَّ بما ذكرناه أنَّك إذا ناديتَ العَلَمَ، تَنكَّر، ثمّ جُعل فيه تعريفٌ آخرُ قَصْديٌّ، غيرُ التعريف الذي كان فيه، وصار ذلك كإضافة الأعلام، ومن المعلوم أنّك لـمَّا أضفتَها فقد ابتززتَها تعريفَها، وحصل فيها تعريفُ الإضافة، وذلك نحو (زيدكم)، و(عمركم)، فكذلك ها هنا في النداء.».[1]

وأرى أنَّ ما ذهب إليه ابن السراج من أنَّ المنادَى العلم باقٍ على تعريفه بالعلمية بعد النداء هو الصحيح؛ لأن النداء لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين –كما يرى المبرد–، ولو علم اجتماعهما؛ لجعل أحدهما مؤكدًا للآخر، ومسوقًا لزيادة الإيضاح.

يقول ابن مالك: «وادعى المبرد أن تعريف: (يا زيدُ) متجددٌ بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية؛ لئلا يجمع بين تعريفين، والصحيح أن تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير، واسم الإشارة، والموصول...، ولأنَّ النداء لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين، على أنه لو علم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكدًا للآخر، ومسوقًا لزيادة الوضوح».[2]

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١، وينظر علل النحو لابن الوراق ص٣٣٦، ٣٣٧.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٢/٣.

وقوع ما فيه (أل) من الموصولات فاعلًا لـ(نِعم، وبِئس)

يرى المبرد أنَّ ما فيه (أل) من الموصولات، نحو (الذي ، والتي) وفروعهما، يجوز أنْ يقعَ فاعلًا لـ(نعم، وبئس)، وذلك إذا أريد به الجنس، نحو (نعم الذي أخلصَ زيدٌ)، و(بئس التي خانت هند).

قال المبرد:« ولو قلتَ : (نعم الذي في الدار أنت) لم يجز؛ لأنَّ (الذي) بصلته مقصودٌ إليه بعينه، فقد خرج من موضع الاسمِ الذي لا يكون للجنس.... فإن قلتَ: قد جاء ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[1]، فمعناه الجنس ، فإنَّ (الذي) إذا كانت على هذا المذهب صلُحَت بعد (نعم وبئس) ، وإنَّما يُكره بعد هذا تلك المخصوصة».[2]

وخالفه في ذلك ابن السراج، فمنع وقوع هذه الموصولات فاعلًا لهذين الفعلين؛ لكونها مع صلتها مقصودةً بعينها.

قال ابن السراج:« ولا يجوز :(نعم الذي قام أنت)، ولا(نعم الذي ضرب زيدًا أنت)، من أجل أن (الذي) بصلتهِ مقصودٌ إليه بعينه. قال أبو العباس – رحمه الله –: فإن جاءت بمعنى الجنس كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، فإن (نعم وبئس) تدخلان على (الذي) في هذا المعنى والمذهب، فهذا الذي قاله قياس، إلَّا أني وجدتُ جميع ما تدخل عليه (نعم وبئس) فترفعه، وفيه الألف واللام، فله نكرة تنصبه (نعم وبئس) إذا فَقَدَ المرفوع، و(الذي) ليست لها نكرة البتة تنصبها».[3]

وفيما يلي توضيح لخلاف النحويين في هذه المسألة

ذكر النحاة أنَّ (نعم وبئس) فعلان جامدان يستعملان في الدلالة على العموم في مدح أو ذم، ولذلك يتعيَّن في فاعلهما أن يكون عامًّا؛ حتى يتأكَّد

(١) سورة الزمر، من الآية (٣٣).
(٢) المقتضب ١٤١/٢.
(٣) الأصول في النحو لابن السراج ١١٣/١.

المقصود من الأسلوب في إفادة المبالغة في المدح أو الذم[1]، ولهذا لا يخرج فاعلُهما عن أنواعٍ معينةٍ، أشهرُها ما يلي:

١- أن يكون اسما ظاهرًا معرَّفًا بـ(أل) الجنسية، نحو قوله تعالى: ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[2].

٢- أن يكون مضافا إلى ما فيه الألف واللام، نحو قوله تعالى: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[4].

٣- أن يكون مضافا إلى مضاف إلى ما فيه الألف والام، نحو قول أبي طالب:

فنِعمَ ابنُ أُختِ القَوْمِ غيرَ مكذَّبٍ زُهَيرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ من حَمَائِلِ[5]

٤- أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا مفَسَّرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز، مطابقةً له في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[6].

---

(١) ينظر حاشية الصبان ٢٧/٣.

(٢) سورة ص، من الآية (٤٤)

(٣) سورة العنكبوت ، من الآية (٥٨).

(٤) سورة آل عمران، من الآية (١٥١).

(٥) البيت من بحر الطويل، قاله أبو طالب عمُّ النبي -ﷺ- في كلمة يمدح فيها الرسول- ﷺ-، ويعاتب قريشًا على ما كان منها، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٥/٢، وأوضح المسالك ٢٧٢/٣، والمساعد ١٢٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٤٣/٤، والتصريح ٤٠٧/٣.

والشاهد فيه قوله:(فنعم ابن أخت القوم)، فقد جاء الشاعر بفاعل (نعم) اسما مضافًا إلى اسم مضاف إلى ما فيه (أل).

(٦) سورة الكهف ، من الآية (٥٠).

وقد اختلف النحاة في حكم وقوع ما فيه (أل) من الموصولات فاعلًا لـ(نعم، وبئس)، وذلك نحو (الذي والتي) وفروعهما، نحو (نعم الذي أخلص زيد)، و(بئس التي خانت هند)، وذلك على عدة أقوال:

الأول: يرى المبرد جواز ذلك إذا كانت هذه الموصولات معناها الجنس، كما في قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[1]، فـ(الذي) هنا معناه الجنس، فإذا كانت على هذا النحو صلُح وقوعها فاعلًا لـ(نعم وبئس)، نحو (نعم الذي يؤمن بالله)، أمَّا إذا كانت هذه الموصولات مع صلتها مقصودة بعينها، أي مرادًا بها العهد، مُنع وقوعها فاعلًا لهذين الفعلين، فلا يجوز (نعم الذي نجح أمس)؛ لكون اسم الموصول مرادًا به العهد، أي لشيء معهود في الذهن لم يذكر خلال الكلام.[2]

وتبع المبردَ في ذلك الفارسيُّ، إذ قال:« فيجوز في (ما) إذا كانت موصولة أن تلي (نعم وبئس) ، فيعملان فيها، وتكون فاعلتهما ؛ لإبهامها، وأنها اسم واحد، يدل على الكثرة ، كما أنَّ (الرجلَ) و(الإنسانَ) ، و(الدِّرهم) كذلك ، وقد جوَّز أحدُ النحويين ذلك في (الذي) ، وهو عندي فيه جائز ، وفيما ذكرته من (ما) أجوز».[3]

ونسب أبو حيان هذا القولَ إلى الأخفش، إذ قال:« وأجاز ذلك قوم» في (مَنْ) و(ما) الموصولتين، وظاهر قول الأخفش أنه يجيز (نعم الذي يفعل زيد)، ولا يجيز (نعم من يفعل زيد)... .[4]

(١) سورة الزمر ، من الآية (٣٣).
(٢) ينظر المقتضب ١٤١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١١/٣.
(٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٢٥١.
(٤) ارتشاف الضرب ٢٠٥٢/٤.

ولعل أبا حيان فَهم رأي الأخفش من قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[1]: « فجعل (الذي) جميعًا، وقال: (فتركهم)؛ لأنَّ (الذي) في معنى الجميع، كما يكون الإنسان في معنى الناس.[2]

وما ذهب إليه المبرد صححه ابن مالك ، إذ قال :

«ومقتضى النظر الصحيح ألَّا يجوز مطلقًا، ولا يمنع مطلقًا، بل إذا قُصد به الجنس جاز، وإذا قصد به العهد منع ، وهذا مذهب المبرد والفارسي ، وهو الصحيح».[3]

واختار الرضيُّ ما ذهب إليه المبرد ، واصفًا رأيه بأنه الحق.

جاء في شرح الكافية: «ولا يمتنع عند أبي علي والمبرد، وهو الحق، خلافا لغيرهما إسناد (نعم وبئس) إلى (الذي)الجنسية، وكذا (مَنْ)،و(مَا)،وأعني بالجنسية ما تكون صلتها عامة»(٤).

ومما جاء في ذلك من كلام العرب قول الأبيرد الرياحي:

لَعَمْرِي لِئِنْ أَنْزَفْتُمُ أَو هَجَرْتُمُ لَبِئْسَ الَّذِي مَا أَنْتُم آلَ أَبْجَرَا[5]

---

(١)سورة البقرة ، من الآية (١٧).

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٤٩/١.

(٣) شرح التسهيل ١١/٣، وينظر ارتشاف الضرب ٢٠٥١/٤، وشرح الأشموني ٣٣/٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ .

(٥)البيت من بحر الطويل، ولم يذكره بهذه الرواية سوى أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢٠٥١/٤، والسيوطي في الهمع٢٤/٣.

والشاهد فيه قوله : (لبئس الذي) ، حيث جاءت كلمة (الذي) مرادًا بها الجنس فاعلًا لـ(بئس).

وجاء البيت برواية أخرى في مجاز القرآن ١٦٩/٢، والمحتسب ٣٠٨/٢، والمخصص لابن سيده ١٠٠/١١، والاقتضاب ١٦٠/٣، والكشاف ٣٠٠/٣، ولسان العرب (نزف) ، والأشباه والنظائر ٢٦٩، وروايته في المصادر المتقدمة هكذا:

لعمري لئن أنزفتمُ أو صحوتمُ لبئس الندامى كنتمُ آل أبجرا

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت يخص هذه المسألة.

الثاني: ذهب ابن السراج إلى غير ما ذهب إليه المبرد، ومَنْ تبعه ، فمنع وقوع ما فيه (أل) من الموصولات فاعلًا لـ(نعم وبئس) مطلقًا؛ لأنَّ كلَّ ما كان فاعلًا لهذين الفعلين، وكان فيه(أل) كان مفسِّرًا للضمير المستتر فيهما إذا نُزِعَتْ منه، نحو (نعم الرجل زيد)، فـ(الرجل) فاعل ، وإذا نُزِعَتْ منه (أل) ، ونُصِبَ كان مفسِّرًا، فنقول (نعم رجلًا زيدٌ) ، فالفاعلُ ضمير مستتر مفسِّرِه (رجلًا) المنصوب على التمييز، أمَّا (الذي) فهو غير صالح لنزع (أل) منه، فلا يصلح مفَسِّرًا للضمير ، ولا لوقوعه تمييزًا، فيمتنع وقوعه فاعلًا لهذا الشرط.(١)

ونسب أبو حيان هذا القول إلى الجرميِّ، والكوفيين، وكثيرٍ من البصريين.(٢)

الثالث: ذهب قوم إلى جواز وقوع (الذي) فاعلًا لـ(نعم وبئس) بدون شرط ولا قيد، معللا ذلك بأنَّ (الذي) مع صلته جُعِلَ بمنزلة اسم الفاعل المحلَّى بـ(أل)، واسم الفاعل المحلَّى بـ (أل) يقع فاعلًا لـ(نعم وبئس) فكذا ما هو بمنزلته مما كان مؤولًا به.(٣)

والرأيُ الراجح هو ما ذهب إليه ابن السراج مخالفًا فيه شيخه المبرد، وهو عدم جواز وقوع ما فيه (أل) من الموصولات فاعلًا لـ(نعم وبئس)؛ لأنَّ الحجة القويةَ هي السماع عن العرب، وما استشهد به المجيزون من أمثلة قليلة غير صالحٍ لتأييد دعواهم، فيحسن الاقتصار على المسموع القليل، دون القياس عليه، والموافقة على محاكاته.

و(ينزفون): من أنزف عبرته إذا أفنى دمعه بالبكاء، و(أبجر): هو أبجر بن جابر العجليّ.

(١) ينظر الأصول في النحو ١١٣/١، وهمع الهوامع ٢٤/٣، وشرح الأشموني ٣٣/٢.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢٠٥١/٤، والمساعد ١٣١/٢ ، و شرح الأشموني ٣٣/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٠٨/٢، وهمع الهوامع٢٥/٣.

عمل (كي) بين النصب والجر

يرى المبرد أنَّ (كي) حرف مشترك فتارةً تأتي ناصبة للمضارع، وتارةً أخرى تأتي جارَّة.

قال : «و أمَّا (كي) ففيها قولان: أما من أدخل اللام فقال: (لكي تقومَ يا فتى)، فهي عنده والفعل مصدر، كما كان ذلك في (أَنْ)، و أمَّا مَنْ لم يدخل عليها اللام فقال: (كيمه؟)، كما تقول: (لِمَه؟) فـ (أَنْ) عنده بعدها مضمرة؛ لأنَّها من عوامل الأسماء كاللام».(١)

وخالفه في ذلك ابن السراج، إذ هي عنده لا تستعمل إلَّا ناصبةً للمضارع فقط.

جاء في الأصول: «الأفعال المنصوبة: وهي تنقسم على ثلاثة أقسام: فعلٌ ينصبُ بحرفٍ ظاهرٍ، ولا يجوز إضمارهُ، وفعلٌ ينتصبُ بحرفٍ يجوز أن يُضمَر، وفعلٌ ينتصب بحرفٍ لا يجوزُ إظهارهُ، والحروفُ التي تنصبُ: أنْ، ولَن، وكي، وإذن».(٢)

وفيما يلي توضيح لخلاف العلماء في هذه الظاهرة:

اختلف النحويون في عمل (كي)، وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها حرف جر دائمًا، ويُنْصَب المضارع بعدها بـ(أنْ) مضمرةً، أو ظاهرةً، وهذا القول منسوب إلى الخليل، والأخفش.

قال الرضي في شرح الكافية: «اعلم أنَّ مذهب الأخفش أنَّ (كي) في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير (أنْ)، وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب (لكي أنْ أكرمكَ)، قال:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كيما أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا(٣)

---

(١) المقتضب ٨/٢، ٩.

(٢) الأصول في النحو ١٤٧/٢.

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لجميل بثينة في ديوانه ص١٠٨، وهو في شرح المفصل لابن يعيش١٤/٩، ١٦ ، ورصف المباني للمالقي ص٢١٧، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٢٦٧، والجنى الداني ص٢٦٢، وجواهر الأدب ص١٢٥، وأوضح المسالك ١١/٣، وشرح شذور الذهب

وعند الخليل أنَّ الناصب (أنْ) مُضْمَرةٌ بعدها، بناءً على مذهبه، وهو أنه لا ناصب سوى (أنْ) »[1]

وما جاء في كتاب معاني القرآن للأخفش مخالفٌ تمامًا لما نُسِبَ إليه، فقد صرَّح فيه بأنَّ (كي) تكون جارة وناصبة.

يقول الأخفش عند توضيح قولِه تعالى : ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[2]: «(أَنْ) مضمرة وقد جرتها (كَيْ) وقالوا: (كَيْمَهْ) فـ(مَهْ) اسم؛ لأنه (ما) التي في الاستفهام وأضافَ (كَيْ) إليها، وقد تكون (كَيْ) بمنزلة (أَنْ) هي الناصبة ، وذلك قوله:﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾[3] فأوقع عليها اللام، ولو لم تكن (كَيْ) وما بعدها اسما لم تقع عليها اللام»[4]

وعلى ذلك يكون رأي الأخفش موافقًا رأيَ البصريين الذي سيأتي توضيحه لاحقًا.

وقد عورض مذهب الخليل بورود (كي) ناصبة للفعل المضارع، إذا دخلت عليها لام الجر، كما في قوله تعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾، فقد نصب الفعل(تأسوا) بـ(كي) نفسها، وليس بـ(أنِ) المقدرة؛ لأنَّ اللام الداخلة عليها حرف جرٍّ، ولا يجوز أنْ تكون (كي) حرف جرٍّ؛ لأنَّ

ص٣٧٣، ومغني اللبيب ، وخزانة الأدب ٤٨١/٨.

والشاهد فيه : ظهور (أن) المصرية بعد (كي)، وذلك دليل على أمرين: الأول: أنَّ (كي) دالة على التعليل، وليست حرفًا مصدريًّا، و الثاني: أنَّ (كي) التعليلية تُقدَّر بعدها (أن) إذا لم تكن موجودة.

(١) شرح الكافية للرضي ٢٣٩/٢، وينظر الجنى الداني ص ٢٦٤، و مغني اللبيب ص٢٤٢، والتصريح على التوضيح٢٩٠/٤.

(٢) سورة الحشر ، من الآية (٧).

(٣) سورة الحديد ، من الآية (٢٣).

(٤) معاني القرآن للأخفش ١٢٠/١، وينظر تعليق أ.د/ عبدالفتاح بحيري حاشية (٤) على التصريح ٢٩٠/٤.

حرف الجرِّ لا يدخل على مثله.

يقول أبو علي الفارسي عن (كي) في هذه الآية: «لا يجوز أن تكون (كي) في هذه الآية بمنزلة اللام؛ لدخول اللام عليها، ولا يدخل حرف جر على مثله، فإذا لم يجز ذلك ثبت أن انتصاب الفعل بعدها بها نفسها»(١).

ويقول السمين الحلبي في حديثه عن هذه الآية: «(كي) هنا ناصبة بنفسها، فهي مصدرية فقط؛ لدخول لام الجر عليها»(٢)

ومنه قول الشاعر:

أردت لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فتتركها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ(٣)

فالفعل (تطير) منصوب بـ(كي) نفسها، ولا موضع لـ(أن) بعدها؛ لأنها توكيد لها.(٤)

القول الثاني: ذهب البصريون، ومنهم المبرد إلى أنها تأتي ناصبة للمضارع، ويجوز أن تكون حرف جرٍّ.

يقول سيبويه: «وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتَّى)، وذلك أنَّهم يقولون: (كيمه؟) في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: (حتى مَهْ؟)، و(حتَّى متى؟)، و(لمه؟)، فمن قال (كيمه؟)، فإنَّه يضمر (أَنْ) بعدها، وأمّا من أدخل عليها اللام، ولم يكن من كلامه (كيمه؟) فإنَّها عنده بمنزلة (أَنْ)،

(١) الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي ٣٢٠/١.

(٢) الدر المصون ٢٥٢/١٠، وينظر أوضح المسالك ١٥٠/٤ .

(٣) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على اسم قائله، وهو في الإنصاف ٥٨٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩، ١٩/٧، ورصف المباني ص٢١٦، وجواهر الأدب ص٢٣٢، والجنى الداني ص٢٦٥، وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١، وشرح الأشموني ٥٤٩/٣.

و(شنا): أي يابسة متخرقة، و(البيداء): الصحراء التي يبيد سالكها، أي يهلك، و(البلقع): الخالية.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٠/٤.

وتدخل عليها اللام، كما تدخل على (أَنْ)، ومن قال: (كيمه؟) جعلها بمنزلة اللام».[١]

وقال المبرد: « وأمَّا (كي) ففيها قولان: أما من أدخل اللام فقال: (لكي تقومَ يا فتى)، فهي عنده والفعل مصدر، كما كان ذلك في (أَنْ)، و أمَّا مَنْ لم يدخل عليها اللام فقال: (كيمه؟)، كما تقول: (لِمَه؟) فـ (أَنْ) عنده بعدها مضمرة؛ لأنَّها من عوامل الأسماء كاللام».[٢]

وحجتهم أنَّه سُمع من كلام العرب قولهم: (جئتك لكي أتعلم)، وقولهم: (كيمه؟)، ففي المثال الأول: يتعين كون (كي) مصدرية ناصبة حتى لا يدخل الجار على الجار، وفي المثال الثاني يتعين أن تكون (كي) حرف جر بمعنى اللام، كأنه قال: (لِمَه؟)، ووجه الاستدلال بهذا اللفظ أنَّه قد وقع بعدها اسم مجرور بها، وهو (ما) الاستفهامية، ومما تقرر في لسان العرب أنَّ (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حُذفت ألفُها، نحو (بِمَ، ولِمَ، وفِيمَ، وعَمَّ)، فإذا وُقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت.[٣]

ومما يدلُّ على أنها جارَّة أيضًا دخولها على (ما) المصدرية في قول النابغة الجعدي:

إذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرّ فَإنَّمَا يُرَجَّى الفَتَى كَيمَا يَضُرُّ وَينفعُ[٤]

---

(١) الكتاب ٦/٣.

(٢) المقتضب ٨/٢، ٩، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٧ .

(٣) ينظر الإنصاف ٥٧٢/٢، وشرح المفصل١٨/٧، والهمع ٢٨٩/٢، ٢٩٠، والتصريح ٢٩٠/٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ملحق ديوان النابغة الجعدي ص٢٤٦، وهو في شرح عمدة الحافظ ص٢٦٦، وتذكرة النحاة ص٦٠٩، والجنى الداني ص٢٦٢، ومغني اللبيب ص ٢٤١، وأوضح المسالك١٠/٣، وخزانة الأدب١٠٥/٧.

والشاهد فيه قوله : (كيما)، حيث دخلت على (ما) المصدرية على (كي)، والمعنى : إنما يرجَّى الفتى للنفع والضر.

فرفع الفعل بعدها على معنى: (يراد الفتى للضر، والنفع).

القول الثالث: يرى الكوفيون أنَّ (كي) لا تكون إلَّا ناصبة للمضارع، ولا يجوز أن تكون حرف جرٍّ، وعللوا ذلك بأنَّ (كي) من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يكون حرف جر، وحروف الجر من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا تكون من عوامل الأسماء.(١)

ويرد مذهبهم قول حاتم الطائي:

وَأَوْقَدْتُ ناري كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْءَها وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ في البَيْتِ داخِلُهْ(٢)

فـ(كي) في البيت يتعيَّن أن تكون جارة تعليلية بمعنى اللام؛ لظهور اللام بعدها، وإنما جُمع بعدها للتأكيد، والفعل بعد(كي) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة، ولا يجوز أن تكون ناصبة؛ لأنَّ لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه.(٣)

ويُرد مذهبَهم أيضًا ما استدلَّ به البصريون من قول العرب: في السؤال عن العلة (كيمه؟)، إذ لا مضارع تنصبه، وقد جرت (ما) الاستفهامية محلًّا، بدليل حذف ألفها؛ لأنها لا تحذف إلا إذا كانت في موضع جر.(٤)

ويُخرِّج الكوفيون ذلك بجعلهم (ما) الاستفهامية مفعولًا لفعل محذوف منصوب بـ(كي)، والتقدير: (كي تفعل ما؟)، ولا يخفى ما في هذا التأويل من كثرة الحذف، وإخراج (ما) الاستفهامية عن صدر الكلام، وحذف ألفها في غير الجرِّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت.(٥)

والخلاصة أنَّ المبرد يرى –تبعًا للبصريين– أنَّ (كي) حرفٌ مشتركٌ،

---

(١) ينظر الإنصاف ٥٧٠/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣٩/٢.

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في ديوان حاتم الطائي ص٢٨٧، ومجالس ثعلب ص٣٤٩، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٤، وشرح شواهد المغني ٥٠٩/١، وشرح الأشموني ٥٥٠/٣.
والشاهد فيه قوله:

(٣) ينظر مغني اللبيب ص ٢٤٣.

(٤) ينظر الكتاب ٦/٣، والإنصاف ٥٧٢/٢.

(٥) ينظر الإنصاف ٥٧١/٢، ٥٧٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣٩/٢، وشرح الأشموني ٢٧٩/٢.

فتارةً تأتي ناصبة للمضارع، وتارةً أخرى تأتي حرفَ جرٍّ، وخالفه في ذلك ابن السَّراج، فذهب –تبعًا للكوفيين– إلى أنها لا تأتي إلَّا ناصبةً للمضارع، ولا يجوز أن تكون حرف جر، ونُسب إلى الخليل أنها حرف جر دائمًا، ويُنْصَب المضارع بعدها بـ(أنْ) مضمرة أو ظاهرة.

وقد عورض مذهب الخليل وما ذهب إليه ابن السراج –تبعًا للكوفيين– بما ذكرناه سابقًا، وعليه فمذهب المبرد – تبعًا للبصريين– هو الأمثل، والأولى؛ لسلامته من الاعتراض، ولتأييده بما سُمع عن العرب.

الخاتمةُ

الحمد لله أوفي الحمد، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفي، وبعد:

فقد انتهيت – بعون الله وتوفيقه – من دراسة الخلاف النحوي بين علمين من أعلام المدرسة البصرية، وقد أسفرت هذه الدراسة عن عدة أمور، أهمها:

أولًا: أن ابن السراج خالف المبرد، مع أنه أستاذه، وشيخه، وهما ينتسبان إلى مدرسة واحدة؛ إلا أن هذا الخلاف لا يمس وحدة المنهج العام الذي سار علىه أتباع المدرسة البصرية، وإنما كان خلافا دعا إليه الدليل، واختلاف وجهة النظر.

ثانيًا: أن ابن السراج كان شديد الاحترام لشيخه المبرد، ومما يدل على ذلك قوله لمن قال عن كتاب (الأصول في النحو): «هو أحسنُ من كتاب المقتضب للمبرد»، فقال له ابن السراج: «لا تقل هذا، إنما استفدنا ما استفدناه من صاحب (المقتضب)»[1]

وهذا مما يدل على مكانة الأستاذ في نفس التلميذ.

ثالثًا: أنَّ ابن السراج عوَّل على البصريين ووافقهم في جلِّ آرائه، وخاصة سيبويه والمبرد، ولا يعني ذلك أنَّه كان صورة لهما، بل كان له أسلوبُه الذي يجلِّي فيه المسألة، ويضيف أحيانًا، ويبتكر أحيانًا، ويخالف أخرى، والدليل على ذلك تلك المسائل التي خالف فيها شيخه المبرد، والتي تناولها البحث بالدراسة والمناقشة.

خامسا: أثبت البحث عدم صحة ما نُسِب إلى ابن السراج من أنَّ الظرف، والجار والمجرور قسم من أقسام الخبر مستقل برأسه ، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، بل هما عند ابن السراج متعلقان بمقدر اسم فاعل تقديره (مستقر) أو (كائن)، ولو فُرِضَ أنَّ ما نُسِبَ إليه صحيح، فيكون له في هذه المسألة رأيان، وهذا المسلك لا يقلل من قيمته، فقد برزت هذه الظاهرة عند

(١) راجع البحث ص٨٣١٠.

كثير من العلماء، كالمبرد الذي نقل عنه القول بحرفية (إذ ما) في موضع، وفي موضع آخر يقول بظرفيتها، وكالفارسي الذي قال بحرفية (ليس) مع ظهور عملها، ونقل عنه القول بفعليتها، وإبقاء عملها في موضع آخر.

ولعل هذا الذي فعله ابن السراج من تعدد وجهات النظر في المسألة الواحدة من قبيل التطور العلمي عند العلماء، يعني نمو آرائهم وتدرُّجها وفقَ نضجهم العقلي في مراحل حياتهم.(١)

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم

(١) راجع البحث ص٨٣٢٦.

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة للزبيدي، تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب؛ ط١ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه (الأصول في النحو) للباحث عبدالعزيز بن حميد الجهني. رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى-.
- أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي، نشر/فر ينس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ د/ رجب عثمان محمد ومراجعة د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو لأبي عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د/ فايز ترحيني، دار الكتاب العربي ، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، طبع دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٤م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، دار الثقافة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٣م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق أ/ مصطفى السقا، والدكتور/ حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية للكتاب، ط١٩٨٢م.

- أمالي الزجاجي ، تحقيق أ/ عبد السلام هارون، دار الجيل، ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- إنباة الرواة على أنباه النحاة للقفطي ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب، ط١.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ، تحقيق د/ زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بدون.
- الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- البداية والنهاية لابن كثير القرشي ، تحقيق د/ أحمد أبي ملحم وآخرين، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ط١.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٣١هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق عباس مصطفي الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦م.

- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١-١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلس، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ١٩٩٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، نشر دار الزهراء للإعلام العربي- ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق عبد الرحمن على ابن سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق د/ حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهر، ط ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، بدون.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٠هـ-١٩٩٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب العرب على شواهد شرح الكافية للبغدادي، تحقيق وشرح /عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- ديوان الأسود بن يعفر نوري حمودي القيس، وزارة الثقافة والإعلام – العراق؛ ط١ بدون.
- ديوان البحتري لوليد بين عبيد، دار صادر بيروت، بدون.
- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق وشرح د/ إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت؛ ط١، ١٩٩٢م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان بيروت؛ ط١، ١٩٨٢م.
- ديوان لبيد، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق/ عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي بيرو؛ ط١ ، ١٩٦٤م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعاف بمصر ١٩٧٧م.
- رصف المباني للمالقي، تحقيق/ محمد أحمد الخراط ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق أ/ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ط٢–١٤٠٢هـ.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، تحقيق د/ محمد الريح هاشم ، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦.

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختوم، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي، ١٣٣٦هـ ١٩١٨م.
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق ودراسة د/ علي موسي الشوملي، مكتبة الخريجي- الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر- ط١٤، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب، نشر جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبي جناح، بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٧١هـ- ١٩٥١م.
- شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي القاهرة.
- شرح المقرب لابن عصفور للدكتور علي محمد فاخر، مكتبة الآداب ط١، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف بمصر.
- علل النحو لابن الوراق ، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- فهارس كتاب الأصول في النحو، للدكتور/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، بدون.
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وآخر، مطبعة نهضة مصر بالفجالة، بدون.
- الكتاب لسيبويه تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار صادر بيروت، ط٢ ، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق/ غازي مختار، دار الفكر، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف مصر.
- اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق/ فائز فارس ،دار الكتب الثقافية – الكويت، بدون.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين، نشر الخانجي، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب، شرح وتحقيق أ/عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥، بدون.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق على النجدي ناصف، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- المحكم لابن سيده ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشر براجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون.

- المخصص لابن سيده، تحقيق/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط١، سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهر ط٢، ١٣٧٧هـ -١٩٥٨م.
- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- المسائل الخلافية في النحو للعكبري، تحقيق د/ عبدالفتاح سليم ، مكتبة الأزهر؛ ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارس، دراسة وتحقيق د/ علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد؛ ط٢ سنة ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات لأبي على الفارسي تحقيق د/ على جابر المنصوري، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالغداديات لأبي على الفارسي، تحقيق د/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي، والشيخ محمد على النجار، دار السرور، بدون.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المأمون ، بدون.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، والأستاذ/ محمد على حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق د/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٦م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، للشيرازي، تحقيق د/ عمر حمدان الكبيسي؛ ط١، جدة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لعبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وآخر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان؛ ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، نهضة مصر سنة ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، دار المنار؛ ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ،ط١، ١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٣٩٨ هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٨٢٩٥
المقدمة	٨٢٩٧
المبحث الأول: التعريف بالمبرد وتلميذه ابن السراج:	٨٣٠٠
أولًا: التعريف بالمبرد:	٨٣٠٠
اسمه وكنيته ولقبه	٨٣٠٠
مولده ونشأته	٨٣٠٠
شيوخه	٨٣٠١
تلاميذه	٨٣٠١
مصنفاته	٨٣٠٢
وفاته	٨٣٠٢
مكانته العلمية	٨٣٠٣
كتاب المقتضب وقيمته العلمية	٨٣٠٤
ثانيًا: التعريف بابن السراج	٨٣٠٧
اسمه ولقبه وكنيته	٨٣٠٧
مولده ونشأته	٨٣٠٧
مكانته العلمية	٨٣٠٨
شيوخه	٨٣٠٨
تلاميذه	٨٣٠٩
مصنفاته	٨٣١٠

الموضوع	الصفحة
وفاته	٨٣١٠
مذهبه النحوي	٨٣١٠
كتاب الأصول في النحو وقيمته العلمية	٨٣١١
منهج ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو)	٨٣١٣
تأثر ابن السراج بشيخه المبرد	٨٣١٣
المبحث الثاني: المسائل النحوية التي خالف فيها ابن السراج شيخه المبرد	٨٣١٥
(ما) المصدرية بين الاسمية والحرفية	٨٣١٥
ناصب الظرف الواقع خبرًا	٨٣٢٠
لام (لعل) بين الأصالة والزيادة	٨٣٢٧
اسم (لا) النافية للجنس(المثنى والجمع) بين الإعراب والبناء	٨٣٣١
تقديم التمييز على عامله المتصرف	٨٣٣٨
(حاشا) الاستثنائية بين الحرفية والفعلية	٨٣٤٥
بقاء علمية المنادى بعد النداء	٨٣٥٦
وقوع ما فيه (أل) من الموصولات فاعلًا لـ(نعم وبئس)	٨٣٦١
عمل (كي)	٨٣٦٦
الخاتمة.	٨٣٧٢
أهم المصادر والمراجع.	٨٣٧٤
فهرس الموضوعات.	٨٣٨٢